

المستثنى

(ص) : المستثنى : هو المخرجُ بـ «إلا» أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة ، فإن كان بعضاً فمتصل ، وإلا فمتقطع بقدر بـ «لكن» .

وقال الكوفية بسوى ، وابن يسعون «إلا» فيه مع ما بعدها كلام مستأنف . ولا يستثنى بفعل .

فإن حذف المستثنى منه ، فله مع «إلا» ما له مع سقوطها .

ولا يكون بعد مصدر مؤكد قطعاً ، ولا في غير تنفي وشبهه في الأصح وفي لازمه^(١) كـ «لولا» ، ولو خُلفَ . وجوز الزجاج : الإبدال في التخصيص .

وقوم : نصب : ما قام إلا زيداً ، وإن ذكر نصب بـ «إلا» أو بـ «ما» قبلها ، أو به بواسطتها ، أو بأن مقدرة بعدها ، أو بأن مخففة من أن ركبت إلا منها ، ومن «لا» ، أو بخلافه للأول . أو «بأستثنى» أقوال :

فإن كان متصلاً مؤخرأ منفيأ أو كنفي^(٢) اختير إتباعه بدلاً . وقال الكوفية : عطفأ .

ولا يشترط إفراد المستثنى منه . ولا عدم صلاحته للإيجاب ، ولا في نصبه^(٣) تعريف المستثنى منه .

(١) ط : «ولا في لازمه» صوابه في أ ، ب .

(٢) في ط : «منفيأ كنفي» ، والمنفي في العبارة تحريف صوابه في أ ، ب .

(٣) أ : «ولا نصبه» .

ولا يختار النصب في مترسخ ولا مردود به متضمن الاستثناء خلافاً لزماعبيها . فإن
توسط بين المستثنى منه وصفته . فكذلك . وقيل : النصب راجح ، وقيل : مساو^(١)
وقيل : واجب ، وإتباع منقطع صحّ إغناؤه^(٢) ومتصل متقدّم ، وموجب لغة . وهل
المتقدّم بدل أو مبدل أو يقاس ؟ خلف .

ولا يتبع مجرور بزائد واسم^(٣) لا التبرئة على اللفظ ، وجوزّه الكوفيّة في نكرة
لمجرور بـ « من » والأخفش : ومعرفة .

وإن عاد قبل صالح للإتباع على مبتدأ ، أو منسوخ بغير زال وأخواته ضمير خبر
أو وصف . قال أبو حيّان : أو حال اتبع العائد جوازاً ، وصاحبه اختياراً ، وكذا
مضاف ومضاف إليه .

(ش) : عبرت بالمستثنى كابن مالك في « التسهيل » خلاف تعبير النحاة ، سيويه
فمن بعده : بالاستثناء ، لأن الباب للمنصوبات ، والمستثنى أحدها ، لا الاستثناء ،
كما ترجم في بقيّة الأبواب بالمفعول ، والحال ، دون المفعوليّة والحاليّة .

قال أبو حيّان : أجرى ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه ، فكما بوب
لما بعد واو « مع » بالمفعول معه ، كذلك بوب لما بعد « إلا » ، وشبهها بالمستثنى .
وحده المخرج بإلا أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديرأ من مذكور أو متروك بشرط
الفائدة .

فالمُخرج شامل لجميع المخصّصات وإلا يخرج ما عدا المستثنى منها . وتحقيقاً هو
المتصل ، فإن بعض المُخرج منه^(٤) ، نحو : قام (٢٢٣) إخوانك إلاّ زيداً ، وتقديرأ
هو المنقطع نحو : « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ »^(٥) ، فإن الظنّ ، وإن لم

(١) « مساو » سقطت من أ .

(٢) أفقط : « أصحّ استنائه » صوابه في ب ، ط ، والشرح .

(٣) ط : « والاسم لا التبرئة » تحريف .

(٤) (٥) النساء ١٥٧ .

(٤) « منه » خبر إن .

يدخل في العلم تحقيقاً ، لأنه ليس بعضه ، فهو في تقدير الدّاخل فيه ، إذ هو مستحضر بذكره ، لقيامه مقامه في كثير من المواضع ، فهو حين استثنى مخرج مما قبله تقديرأ .

ومن هذا القبيل : « إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ^(١) » إذا لُحِظَ في الإضافة معنى الإخلاص « لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ » ^(٢) ، « وَلَا تَنْكَحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ^(٣) » ، لأن السابق زمانه لا يصح دخوله .

ومثال المذكور : ما تقدّم ، والمتروك : ما ضربت إلاّ زيداً ، أي أحداً .

وقولنا : بشرط الفائدة ، لبيان أنّ النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُقَدِّ ، فلا يقال : جاء قوم إلاّ رجلاً ، ولا قام رجال إلاّ زيداً لعدم الفائدة ، فإن أفاد جاز نحو : « فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا » ^(٤) ، وقام رجال كانوا ^(٥) في دارك إلاّ رجلاً .

والفائدة حاصلة في التنقي للعموم نحو : ما جاءني أحد إلاّ رجلاً ، أو إلاّ زيداً . وكذا لا يستثنى من المعرفة النكرة التي لم تُخَصَّصْ نحو : قام القوم إلاّ رجلاً ، فإنّ تَخَصَّصَتْ جاز نحو : قام القوم إلاّ رجلاً منهم .

ثم المتقطع يقدر عند البصريين بـ « لكن » المشددة ، لأنه في حكم جملة منفصلة ^(٦) عن الأولى ، فقولك : ما في الدار أحد إلاّ حماراً في تقدير : لكنّ فيها حماراً على أنه استدراك مخالف ما بعد « لكن » فيه ما قبلها ، غير أنهم اتسعوا ، فأجروا « إلا » مجرى « لكن » .

(٢) هود ٤٣ .

(١) الحجر ٤٢ .

(٤) العنكبوت ١٤ .

(٣) النساء ٢٢ .

(٥) ط : « وقام رجال ، وكانوا » بزيادة الواو العاطفة في : « كانوا » تحريف .

(٦) أ : « متصلة » بالتاء .

ولما كانت لا يقع بعدها إلاّ المفرد بخلاف « لكنّ » ، فإنّه لا يقع بعدها إلاّ كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيهاً بها ^(١) إذا كانت استثناء حقيقة ، وتفريقاً بينها وبين لكن .

والكوفيون يقدّرونه بـ « سوى » . وقال قوم : منهم أبو الحجاج وابن يسعون : ^(٢) « إلاّ مع الاسم الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاماً مستأنفاً ، وقال في نحو قوله :
وما بالربّع من أحدٍ إلاّ الأواريّ » ^(٣) .

— ٨٨١

« إلا » فيه بمعنى لكنّ ، والأواريّ اسم لها منصوبٌ بها ، والخبر محذوف . كأنه قال : لكن الأواريّ بالربّع ، وحذف خبر إلاّ كما حذف خبر لكنّ في قوله :
ولكنّ زنجياً عظيماً المشافير ^(٤) .

— ٨٨٢

قال أبو حيان : ولا يستوي المتّصلُ والمنقطعُ في الأدوات . فإن الأفعال التي يُستثنى بها لا تقع في المنقطع ، لا تقول : ما في الدار أحدٌ خلا حماراً .

ثم المستثنى منه تارة يكون محذوفاً ، وتارة يكون مذكوراً ، فالأوّل يجري على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع أو نصب أو جرّ ^(٥) بحرفه ، لتفريغه له ، ووجود « إلاّ » كسقوطها ^(٦) نحو : ما قام إلاّ زيد ، وما ضربت إلاّ زيدا ، وما مررت إلاّ

(١) ط : « بما » مكان : « بها » . (٢) سبق ذكره ١ : ٢٦٣ .

(٣) هما قطعان من بيتين للتأنيّة الذياني . وهما :

وقفت فيها أصيلاً نأ أسألُها عيتَ جواباً وما بالربّع من أحد

إلاّ الأواريّ لأياً ما أبينُها والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد

انظر : ديوان التأنيّة ٣٠ ، والإيضاح ٢١١ . والإنصاف ١ : ٢٦٩ ، والخزانة ٢ : ١٢٥ .

ورواية الدرر ١ : ١٩١ : « أصيلاً » باللام . ورواية الإنصاف : « أعيت » مكان : « عيت » .

(٤) سبق ذكره رقم ٥١٢ .

(٥) ب ، ط : « من رفع ، ونصب ، وجرّ » بالواو .

(٦) أ : « لسقوطها » باللام ، تحريف .

يزيد . « وما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » ^(١) ، وما في الدار إلا عمرو .

ولا يكون ذلك عند أكثر التحاة إلا في غير الموجب . وهو النقي كما مثل .
والنهي ، والاستفهام ، نحو : « لَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ » ^(٢) . « لَا
تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ » ^(٣) . « هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ » ^(٤) .

وجَوَزَ بعضهم وَقُوعَهُ في الموجب أيضاً نحو : قام إلا زيدٌ ، وضربت إلا
زيداً ، ومررت إلا يزيد .

والجمهور على منعه ، لأنه يلزم منه الكذب ، إذ تَقْدِيرُهُ : ثبوت القيام والضرب
والمرور : بجميع الناس إلا زيداً . وهو غير جائز بخلاف النقي . فإنه جائز .

ولو كان الموجب لازماً له نفي كـ « لو » . و « لَوْلا » فذهب المبرد إلى جواز
التفريغ نحو : لولا القوم إلا زيداً لأكرمتك ، ولو كان مَعْنَاً إلا زيداً لأكرمتك .

وأباه غيره ، لأن التفريغ يدخل في الجملة الثابتة ، « هَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ » الذي هو منفي
فخارج عما دخلت فيه إلا .

وأجاز الزجاج الإبدال في التحضيض إجراءً له مجرى النفي نحو : « فَكَلَّوْا
كَانَتْ قَرْيَةً آمَنَتْ فَتَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمُ يُونُسَ » ^(٥) .

والتفريغ يكون في كلِّ المعمولات من فاعل ، ومفعول به ، وغيره إلا المصدر
المؤكد ، فإنه لا يكون فيه ، ولذلك أولوا قوله تعالى : « إِنْ نَظُنُّهُ إِلَّا ظَنًّا » ^(٦)
على حذف الوصف أي : ظناً ضعيفاً .

(٢) النساء ١٧١ .

(١) آل عمران ١٤٤ .

(٤) الأنعام ٤٧ .

(٣) البقرة ٨٣ .

(٦) الجاثية ٣٢ .

(٥) يونس ٩٨ .

وأجاز^(١) الكسائي : في نحو : ما قام إلا زيدٌ - مع الرفع على الفاعلية - النصب على الاستثناء .

قال أبو حيان : وهو مبني على ما أجازته من حذف الفاعل . وجوز أيضاً بناءً عليه الرفع على البدل من الفاعل المحذوف .

ووافق الكسائي على إجازة نصب طائفة ، واستدلوا بقوله :

٨٨٣ - لم يبق إلا المجند والقصاصيد غيرك يا بن الأكرمين واليد^(٢)

يروى بنصب « المجند » ، و « غير » ، أي لم يبق أحد غيرك .

وأجيب بأن غير فاعل مرفوع ، والفتحة بناء ، لإضافته إلى مبني [٢٢٤] .

والثاني : وهو المستثنى من مذكور ينصب على التفصيل الآتي وفي ناصبه أقوال :

أحدها : أنه « إلا » وصححه ابن مالك ، وعزاه لسيبويه والمبرد ، واستدل بأنها مختصة بدخولها على الاسم ، وليست كجزء منه فعملت فيه كـ « إن » ولا التبرئة .

الثاني : أنه بما قبل « إلا » ممن فعل ونحوه من غير أن يعدى إليه بواسطة إلا ،

وعزى لابن خروف لانتصاب « غير » به بلا واسطة ، إذا وقعت موقوع إلا

الثالث : أنه بما قبل « إلا » معدى إليه بواسطتها ، وعليه السيرافي ، وابن

الباذش ، والفارسي ، وابن باب شاذ ، والرندي . وعزاه الشلوبين للمحققين قياساً

على المفعول معه ، فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه ، واختاره

ابن الضائع ، وفرقوا بينه وبين « غير » بأن ما بعد « إلا » مشبه بالظرف المختص الذي

لا يصل فيه الفعل إلا بواسطة حرف الجر . و « غير » لابهامها كالظرف المبهم يصل إليه

الفعل بنفسه ، وقدح فيه بأنه قد لا يكون قبل^(٣) إلا فعل نحو : القوم إخوتك إلا

زيداً .

(١) ط : « وقال الكسائي . (٢) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١٩١ .

(٣) أ : « قد لا يكون بعد إلا » . تحريف .

الرابع : أنه بـ « أن » مقدرة بعد « إلا » وعليه الكسائي ، فيما نقله السيرافي قال :
التقدير : إلا أن زيدا لم يتم .

الخامس : أنه بـ « إن » مُخَفَّفةٌ . رَكِبَتْ « إلا » منها . ومن « لا » . وعليه
الفراء ، قال : ولهذا رَفَعَ مَنْ رَفَعَ تَغْلِيظاً لِحُكْمِ « لا » . ومن نَصَبَ غَلَبَ حُكْمِ
« إن » .

السادس : أنه انتصب لمخالفة الأول ، لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن
الأول ، أو عكسه ^(١) . وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور .

السابع : أنه بـ « استثنى » مضمراً . وعليه المبرد والرجزاج ، فيما نقله
السيرافي .

ولم يرجحْ عندي قول منها ، فلذا أرسلت الخلاف وأقواما الثلاثة الأول ، والآخر .

وسواء في نصب المستثنى من المذكور المتصل والمنقطع . الموجب وغيره نحو :
قام القوم إلا زيدا ، وجاء القوم إلا حماراً ، وما قام أحد إلا زيدا ، وما في الدار
أحد إلا حماراً ^(٢) . لكن يختار الإتيان في المتصل المؤخر المنفي وشبهه نحو : ما قام
أحد إلا زيداً وما ضربت أحداً إلا زيدا وما مررت بأحد إلا زيدا . وقال تعالى :
« وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ » ^(٣) . « وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ » ^(٤)
« مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ » ^(٥) . وهو بدلٌ عند البصريين بدل بعض من كل لأنه
على نية تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، و « إلا » عندهم حرف عطف ،
لأنه مخالف للأول والمخالفة لا تكون في البدل ، وتكون في العطف بـ « بل » ، « ولا » ،
و « لكن » .

(١) أ : « أو يمكنه » مكان : « أو عكسه » ، تحريف .

(٢) أ : « إلا حماراً » بالرفع . (٣) آل عمران ١٣٥ .

(٤) الحجر ٥٦ . (٥) النساء ٦٦ .

وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض ، لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى . وقد قالوا : مررت برجل لا زيد ولا عمرو ، وهو بدل لا عطف . لأن من شرط « لا » العاطفة ألا تكرر .

وقال ابن الصائغ : لو قيل : إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عيّنت في باب البدل لكان وجهاً . وهو الحق . وحقيقة البدل هنا أنه يقع موقع الأول ، ويبدل مكانه . انتهى .

وزعم بعض النحويين أن الإتيان يختص بما يكون به المستثنى منه مفرداً^(١) وقد ردّ عليه^(٢) سيبويه بقوله تعالى : « وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ^(٣) » « فشهداء^(٤) » جمع . وقد أبدل منه .

وشرط بعض القدماء للإتيان عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كأحد . ونحوه ، وَرَدَّ بِالسَّمَاعِ ، قال تعالى : « مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ^(٥) » وشرط الفراء لجواز النصب فيما اختير فيه الإتيان أن يكون المستثنى منه معرفة وورد بالسماع ، قال تعالى : « وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتَكَ^(٦) » فيمن نصب ، وحكى سيبويه : ما مررت بأحدٍ إِلَّا زيداً ، وما أتاني أحدٌ إِلَّا زيداً .

واختار ابن مالك النصب في المتراحي نحو : ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع الناس إِلَّا زيداً ، ولا تنزل على أحد من بني تميم إن وَاَقْبَيْتَهُمْ إِلَّا قَيْساً^(٧) . قال : لأنه قد^(٨) ضَعُفَ التَّشَاكُلُ بِالْبَدَلِ لَطَوِيلِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمَبْدَلِ مِنْهُ .

(١) ط فقط : « بما يكون فيه من جهة المستثنى منه مفرداً » .

(٢) ط : « وقد ردّ على سيبويه » تحريف صوابه في أ ، ب . وسيبويه ١ : ٣٦٠ .

(٣) النور ٦ . (٤) أ : « فهذا جمع » ، تحريف .

(٥) النساء ٦٦ . (٦) هود ٨١ .

(٧) في أ : « عند » مكان : « على » . و « رأيتهم » مكان : « وافيتهم » .

(٨) « قد » سقطت من ط .

قال أبو حيان : وهذا الذي ذكره لم يذكره أصحابنا .
واختار ابن مالك أيضاً التَّصْبَ فيما ردَّ به كلام تضمَّن الإستثناء كقول القائل :
قاموا إلّا زيداً . وأنت تعلم أن الأمر بخلافه فتقول : ما قام القوم إلّا زيداً فت نصب
ولا ترفع . لأنه غير مستقل . والبدل ^(١) في حكم الاستقلال .

قال أبو حيان : وهذا أيضاً لم يذكره أصحابنا إلّا أن ابن عصفور حكى نحوه عن
ابن السراج . وردّه .

وإذا أتبع المجرور بـ « مِنْ » أو الباء الزائدتين . أو اسم « لا » الجنسية تعين
اعتبار المحل نحو : ما في الدار من أحد إلّا زيد . وما مِنْ إله إلّا إله واحد وليس
زيد بشيء إلّا شيئاً لا يُعبأ به . ولا إله إلّا الله .

ولمّا لم يجز الإتيان على اللفظ . لأنها لا تعمل في المعرفة – سوى الباء – ولا في
الموجب .

وأجازه الكوفيّون [٢٢٥] في مجرور « مِنْ » ^(٢) إذا كان المستثنى نكرة . وأجازه
الأخفش ولو كان معرفة بناءً على رأيه من جواز زيادة « مِنْ » في المعرفة والموجب ،
وأنشد عليه قوله :

— ٨٨٤ — . وما بالربيعِ مِنْ أحد .

. إلّا الأواري ^(٣) .

بالخفض .

وعلم من القيود أن المتصل والمنقطع المقدّم والمؤخر الموجب لا يختار فيه الإتيان ،
بل يجب النصب في الثلاثة في اللّغة الشهيرة نحو : « ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلّا اتِّبَاعَ
الظَّن » ^(٤) .

(٢) أ : « واختار الكوفيّون إتيان مجرور بمن » .

(٤) النساء ١٥٧ .

(١) أ . ب : « والبدل » بالميم .

(٣) سبق ذكره رقم ٨٨١ .

٨٨٥ - . وَمَا لِيَّ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً ^(١) .

« فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ » ^(٢) .

وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة إغناؤه عن المستثنى منه نحو : ما في الدارِ
أحدٌ إلا زيدٌ ، قال :

٨٨٦ - وبلدة ليس بها أنيسٌ إلاّ اليعافيرُ ، وإلاّ العيسُ ^(٣)

وقد شبّه ^(٤) سيويه نصبَ المقدم بنعت النكرة إذا تقدم عليها ، فإنه ينتصب على
الحال بعد إتباعه .

فإن لم يصح إغناؤه نحو : ما زاد إلاّ ما نقصَ ، وما نفع إلاّ ما ضرَّ تعين
نصبه عند جميع العرب .

وكذا إن تقدم نحو : ما في الدار إلاّ حماراً أحدٌ . وفي لغة يتبع المقدم ، حكى
سيويه : « ما لي إلاّ أبوك أحدٌ » . قال سيويه : فيجعلون « أحد » بدلاً ، وأبوك
مُبدلاً منه .

ووجهه الأبدي بأن البدل لا يمكن تقديمه وقيل : هو بدلٌ وهو في نية التأخير .

وقال ابن الصائغ ^(٥) : « أحدٌ بدل من « إلا » مع الاسم مجموعين ، وهو شبيهٌ

(١) للكُمَيْث بن زيد . وعجزه :

. ومالي إلاّ مشعبَ الحقّ مشعبٌ .

وفي رواية : « مذهب الحقّ مذهب » .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٦٢ ، وابن عقيل ١ : ٢٠٥ والأشُموني ٢ : ١٤٩ .

(٢) البقرة ٢٤٩ .

(٣) لجران العود . ديوانه ٥٣ . الإنصاف ٢٧١ . وابن يعيش ٢ : ٨٠ ، ٧ : ٢١ ، ٨ : ٥٢ . والأشُموني

٢ : ١٤٧ ، والتصريح ١ : ٣٥٢ .

(٤) من قوله : « وقد شبه سيويه » إلى قوله : « فإن لم يصح إغناؤه » سقط من أ ، ب .

(٥) سبق ذكره ١ : ٣٦ . وفي ب : « ابن الصائغ » بالضاد والعين .

يبدل الشيء من الشيء ، لأن « ما قام إلا أبوك » في قوة : ما قام غير إليك أحد ^(١) ، فيصح إطلاقه ^(٢) عليه .

قال ابن عصفور : ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيون والبعثانيون وابن مالك . ومن الوارد منه قوله :

٨٨٧ - إذا لم يكن إلا النيبون شافع ^(٣) .

وقوله :

٨٨٨ - فلم يبق إلا واحد منهم شفر ^(٤) .

أما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو : ما جاءني أحد إلا زيدا خير منك . وما قام القوم إلا زيدا العقلاء وما مررت بأحد إلا زيدا ^(٥) خير منك فيجوز فيه الإتيان بدلا ، والنصب على الاستثناء كالتأخر ، والإتيان فيه هو المختار أيضا مثله للمشكلة . هذا مذهب سيويه .

واختلف النقل عن المازني : فالمشهور عنه موافقة سيويه . ونقل ابن عصفور

(١) في أ : ط : « ما قام غير إليك وغير إليك أحد » ب تكرار : « غير إليك » تحريف .

(٢) ب : « انطلاقه » ، ط : « انطياقه » صوابه في أ .

(٣) خسان بن ثابت ، وروايته في الديوان ١٥٢ ؛

لأنهم يرجون منه شفاعته إذا لم يكن إلا النيبون شافع

من شواهد ابن عقيل ١ : ٢٠٦ ، والأشموني ٢ : ١٤٨ .

(٤) ذكر الدرر ١ : ١٩٢ أنه من شواهد الندور ، ولم يعثر على قائله . وصدره :

« رأيت إخوتي بعد الجميع تفرقوا » .

ورواية الشاهد في اللسان (شفر) : « قلم يبق إلا واحدا » . بالنصب والرفع . وقد وضع

الفتح على القاف من « يبق » إشارة إلى رفع : « أحد » وكذلك وضع الكسرة تحت القاف للإشارة

إلى نصب « أحد » على هذه الرواية .

(٥) ط : « إلا زيدا » بالنصب .

عنه : أنه يختار النصب ، ولا يُوجِبُهُ ، لأن المبدل منه منوي الطَّرْح ^(١) ، فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك . ونقل عنه أيضاً : أنه يوجب النصب ويمنع الإبدال ، فحصل عنه ثلاثة أقوال .

قال أبو حيان : والنصب حيثلذ أجود من النصب متأخراً .
ونقل ابن مالك في « شرح الكافية » عن المبرد اختيار النصب ، ثم قال : وعندي أن النصب والبذل مستويان ، لأن لكل واحدٍ منهما مرجحاً ، فتكافأ ، وفي لغة يتبع المؤخر الموجب ، وخرج عليها قراءة : « فشرّبوا منه إلّا قليلاً » ^(٢) .

وإذا عاد على المستثنى منه ^(٣) العامل فيه الابتداء ، أو أحد ^(٤) نواسخه ضميرٌ قبل المستثنى الصّالح للإتباع أتبع الضمير العائد جوازاً ، وصاحبه اختياراً نحو : ما أحدٌ يقول ذاك إلّا زيدٌ ، وما كان ^(٥) أحدٌ يجترىء عليك إلّا زيد ، وما حسبتُ أحداً يقول ذاك إلّا زيد ، فيجوز في هذه الأمثلة ^(٦) أن يجعل « زيد » ^(٧) تابعاً للمبتدأ ، أو لاسم « كان » ، أو للمفعول الأول ، فيكون بدلاً منه ، وهو المختار ، لأن المسوّغ ^(٨) للإتباع هو النفي وهو أقرب إلى الظاهر منه إلى المضمر .

ويجوز أن يجعل تابعاً للمضمر ، فيكون بدلاً منه ، لأن النفي متوجّه عليه من جهة المعنى .

-
- (١) أ : « لأن البذل فيه » بوضع « فيه » مكان : « منه » .
(٢) البقرة ٢٤٩ . وفي أ : « فشرّبوا منه إلّا قليلاً » وهي القراءة المشهورة ، وليست مرادة هنا . والمراد : القراءة الشاذة برفع : « قليلاً » .
انظر إعراب القرآن للعكبري ١ : ١٠٤ .
(٣) « منه » سقطت من أ ، ط .
(٤) ط : « واحد » . بواو العطف .
(٥) من قوله : « وما كان أحدٌ يجترىء ... » إلى قوله : « فيجوز » سقط من أ .
(٦) الأمثلة « سقطت من أ .
(٧) أ ، ب : « أن يجعل زيداً » والأحسن حكايته كما في ط أو بيني الفعل : « يجعل » للمجهول .
(٨) أ : « لأن المسوّغ » ، تحريف .

وسواء كان العائد من الخبر كما تقدّم ، أو من الوصف نحو : ما فيهم أحد اتخذت عنده بدأ إلاّ زيد^(١) ، وما كان فيهم أحد يقول ذاك إلاّ زيد .

قال أبو حيّان : والقياس يقتضي إجراء الحال مُجرى الصفة في ذلك ، نحو : ما إخوتك في البيت عاتين عليك إلاّ زيد^(٢) ، فيجوز إتياع زيد لأخوتك . أو للمضمر^(٣) المستكن في « عاتين » لأنّ الحال يتوجّه عليها النفي في المعنى .

وسواء في المسألة المتّصل أو المنقطع نحو : ما أحد يقيم بدارهم إلاّ الوحش ، قال :

٨٨٩ - في ليلة لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلاّ كواكبها^(٤)

فكواكبها بالرفع ، بدل من ضمير : « يحكى » وهو منقطع إلاّ أن أحداً وضميره خاصّ بالعاقل .

فلو كان العائد بعد المستثنى نحو : ما أحد زيداً يقول ذاك ، أو المستثنى غير صالح للإتياع نحو : ما أحد ينفع إلاّ الضّر ، ولا مال يزيد إلاّ النقص ، تعيّن النصب ، وامتنع الإتياع البتّة .

ولو كان العامل غير ما ذكر نحو : ما شكر رجل أكرمه إلاّ زيد^(٥) ، وما مررت [٢٢٦] بأحد أعرفه إلاّ عمرو تعيّن إتياع الظاهر ، وامتنع إتياع الضمير ، إذ لا تأثير للنفي في : أكرمت ، وأعرف .

وكذا ما زال ، وإخوته من التواسخ نحو : ما زال وافد من بني تميم يستر فدا^(٦) إلاّ زيد ، لا يجوز فيه إلاّ إتياع الظاهر^(٧) ، لأنه نفي معناه : الإيجاب .

(١) ب : « وللمضمر » ، ط : « وللضمير » .

(٢) لأحيحة بن الجلاح ، وليس لعديّ بن زيد كما في كتاب سيويه نص على ذلك الدرر ١ : ١٩٢ .

من شواهد : سيويه ١ : ٣٦١ ، والخزانة ٢ : ١٨ وابن الشجري ١ : ٧٣ .

(٣) أ : « يستر فدا » ، تحريف . (٤) أ ، ب : « الإتياع للظاهر » .

قال أبو حيان : وهل تختصّ المسألة ^(١) بالاستثناء بإلا ؟ لم يمثل التحويتون إلاّ بها .
والظاهر أن « غير » كذلك نحو : ما ظننت أحداً يقول ذاك غير زيد بالنصب تبعاً
لأحد ، وبالرفع تبعاً للضمير .

قال ابن مالك : وفي حكم الظاهر والمضمر من إلتباع أيهما شئت المضاف ، والمضاف
إليه نحو : ما جاء أخو أحد إلاّ زيد ، إن شئت اتبعت المضاف فترفع أو المضاف إليه
فتجسر .

[منع تقديم المستثنى أول الكلام]

(ص) : ولا يقدّم أول الكلام ، وجوّزه الكوفيّة والزّجاج ، ولا بعد حرف نفي
خلافًا للأبدي ^(٢) ، وقدمه الكسائي عليه ، والفراء إلاّ مع المرفوع وهشام مع الدّائم .
وفي تقديمه على المستثنى منه ، وعامله متوسط كلام . ثالثها : يجوز إن كان العامل
متصرفاً .

(ش) : الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفيّاً فلا يقال :
إلاّ زيداً قام القوم ، ولا إلاّ زيداً ما أكل أحد طعاماً . ولا ما إلاّ زيداً قام القوم ،
لأنه لم يسمع من كلامهم ، ولأنّ إلاّ مشبهة بـ « لا » العاطفة . وواو « مع » وهما لا
يتقدّمان .

وجوّز الكوفيّة والزّجاج تقديمه ، واستدلّوا بقوله :

٨٩٠ - خلا الله ، لا أرجو سيّواك وإنّما أعدّ عيالي شعبةً من عياليكا ^(٣)

وقوله :

(١) « المسألة » سقطت من أ ، ب .

في ط : : الأبدى ، بالدال ، والأبدى : ابراهيم بن محمد النفري الأبدى توفي ٦٥٩ .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٢١١ .

٨٩١ - وبلدة ليس بها طُوريٌ ولا خلا الجنَّ بها إنسيٌّ^(١)
 وردَ في « خلا » . وهي فرع إلّا . فالأصل أولى بذلك . وجوزّه الأبتديّ^(٢)
 في المنفيّ^(٣) بعد سبق حرف النفي كقوله^(٤) : ولا خلا الجنّ . قال : لأنه لم يتقدّم
 على الكلام بحملته لسبق « لا » النافية .

وجوزّ الكسائي تقديمه على حرف النفي أيضاً ، وأجازّه الفراء إلّا مع المرفوع ،
 ومنعه هشام إلّا مع الدائم .
 أما تقديمه على المستثنى منه . وعلى العامل فيه إذا لم يتقدّم وتوسط بين جزأي
 كلام . ففيه مذاهب :

أحدها : المنع مطلقاً سواء كان العامل متصرفاً أم غير متصرف . فلا يقال : القوم
 إلّا زيداً قاموا . ولا القوم إلّا زيداً قائمون . ولا القوم إلّا زيداً في الدار تشبيهاً
 بالمفعول معه .

قال أبو حيان : وهذا مذهب من يرى أن العامل في المستثنى ما تقدّم من فعل
 وشبهه .

والثاني : الجواز مطلقاً ، وصحّحه بعض المغاربة لوروده قال :

٨٩٢ - . ألا كلّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ^(٥) .

فالاستثناء من ضمير « باطل » . و « باطل » عامل في ذلك الضمير . وقال :

(١) من أرجوزة للعجّاج . ديوانه ٣١٩ ، وروايته :

• وخففتَ ليس بها طُوليُّ .

• ولا خلا الجنّ بها إنسيُّ .

من شواهد : الخزانة ٢ : ٢ . والإنصاف ١ : ٢٧٤ .

(٢) في النسخ الثلاث : « الأبتدي » بالذال . صوابه بالذال .

(٣) ط : « في النفي » .

(٤) من قوله : « كقوله » إلى قوله : « أيضاً » سقط من أ .

(٥) سبق الحديث عنه ، وهو أول شواهد الجمع .

٨٩٣ - كلُّ دِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ هَ إِلَّا دِينَ الْخَنِيفَةِ بُورُ^(١)
والثالث : الجواز مع المتصرف ، والمنع في غيره ، وعليه الأخفش ، وصححه
أبو حيان ، لأن السماع إنما ورد بالتقديم في المتصرف ، فيقتصر عليه ولا يقدم على
غيره إلاّ بثبوت من العرب .

[استثناء شيئين بأداة واحدة]

(ص) : مسألة : لا يستثنى بأداة شيئان دون عطف على الأصح . وقيل : قطعاً ،
والخلاف في موهمه فقيل : لحن . وقيل : صحيح على أنهما بدل ، ومعمول مضمّر .
وقيل : بدلان .

(ش) : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان . فلا يقال : أعطيت الناس إلاّ
عمرأ الدنانير ، ولا ما أعطيت أحداً درهماً إلاّ عمرأ دانقاً^(٢) تشبيهاً بواو « مع » ،
وحرف الجرّ ، فإنهما لا يصلان إلاّ إلى معمول واحد .

وأجازه قوم تشبيهاً بواو العطف ، حيث يقال : ضرب زيد عمرأ ، وبشر خالدأ .
وقيل : لم يقل أحدٌ بجوازه ، وإنما الخلاف في صحّة التركيب ، فقوم قالوا
بفساده وإنه لحن^(٣) . وقوم ، قالوا : إنه صحيح ، لا على الاستثناء ، بل على أنّ
الأول بدل . والثاني منصوب بفعل مضمّر من لفظ الفعل الظاهر والتقدير : إلاّ
عمرأ أعطيته الدنانير ، وأعطيته دانقاً ، وأخذ درهماً وضرب بعضاً .

وقيل : كلاهما بدلان من الاسمين السابقين قبل إلاّ^(٤) فيُبدلُ من المرفوع
مرفوع^٥ ، ومن المنصوب منصوب ، وعليه ابن السّراج .

(١) لأمية بن أبي الصلت الثقفي . انظر الدرر ١ : ١٩٣ .

(٢) أ : « إلاّ عمروأ والفا » تحريف .

(٣) « لحن » سقطت من أ . (٤) « قبل إلاّ » سقطت من أ .

وقد ورد إبدال اسمين من اسمين في الموجب في قوله :

٨٩٤ - . فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه

ببعض^(١)

أما تعدد [٢٢٧] المستثنى مع العطف نحو : قام القوم إلا زيدا وعمراً فجائز اتفاقاً .

[المستثنى الوارد بعد جمل متعاطفة]

(ص) : والوارد بعد جمل متعاطفة للكل ، ولو اختلف العامل في الأصح .
وقيل : إن سبق لغرض ، وقيل : إن عطف بالواو . وبعد مفردين يصح لكل^٢
للثاني . فإن تقدم فلاول . فإن كان أحدهما مرفوعاً ولو معنى فله مطلقاً .

(ش) : قال أبو حيان : هذه المسألة قل من تعرض لها من النحاة ولم أر من تكلم
عليها منهم سوى ابن مالك في « التسهيل » ، وإليها نادى في « شرح التمع » .

قلت : والأمر كما قال ، فإن المسألة بعلم الأصول أليق ، وقد ذكرها أبو حيان
نفسه في « الارتشاف » فأجبت ألا أخلي كتابي منها ، فنقول : إذا ورد الاستثناء بعد
جمل ، عطف بعضها على بعض فهل يعود للكل ؟ فيه مذاهب :

أحدها : وهو الأصح ، نعم ، وعليه ابن مالك إلا أن يقوم دليل على إرادة البعض .
قال تعالى : « والذين يرمون أزواجهم^(٣) » الآية ، فقوله : « إلا الذين تابوا »
عائد إلى فيسقيهم^(٣) ، وعدم قبول شهادتهم معاً إلا في الجلتد لما قام عليه من الدليل .

(١) للنافعة الجعدي الصحابي . وتام البيت :

. أبت عيدانه أن تكسرا .

انظر الدرر ١ : ١٩٣ .

(٣) أ : « إلى منهم » تحريف .

(٢) النور ٦ .

وسواء اختلف العامل في الجُمْل أم لا ؟ بناءً على أن العامل في المستثنى إنما هو إلّا ، لا الأفعال السابقة .

الثاني : أنه يعود للكل ، إن سبق الكل لفرض واحد^(١) نحو : حبستُ دارِي على أعمامي ، ووقفْتُ بستانِي على أخوالي ، وسلبتُ سِقائِي لجيرانِي إلّا أن يسافروا . وإلّا فلأخيرة فقط نحو : «أكرمُ العلماء واحبِس^(٢)» ديارك على أقاربك ، واعتق عبيدك إلّا الفسقة منهم .

الثالث : إن عطف بالواو عاد للكل ، أو بالفاء ، أو ثم عاد للأخيرة فقط ، وعليه ابن الحاجب .

الرابع : أنه خاص بالجملة الأخيرة ، واختاره أبو حيان .

الخامس : إن اتحد العامل للكل ، أو اختلف فلأخيرة خاصة إذ لا يمكن عمل^(٣) العوامل المختلفة في مستثنى واحد ، وعليه البهاباذي^(٤) بناءً على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلّا .

وأما الواو بعد مفردين ، وهو بحيث يصح لكل منهما ، فإنه للثاني فقط ، كذا جزم به ابن مالك نحو : غلب^(٥) مائة مؤمن مائتي كافر إلّا اثنين .

فإن تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للأول نحو : « قُم اللَّيْلَ إلّا قليلاً نِصْفَهُ^(٦) » « فإلّا قليلاً » صالح لكونه من « الليل » ومن « نصفه » ، لكنه تقدم على « نصفه » ، فاختص بالليل ، لأن الأصل في الاستثناء التأخير . وكذا لو تقدم عليهما معاً . فإنه يكون للأول نحو : استبدلت إلّا زيداً من أصحابنا بأصحابكم ، فلا زيداً

(١) « واحد » سقطت من أ . (٢) ب ، ط : « وحبس » .

(٣) ط : « حمل » بالخاء ، تحريف . صوابه في أ ، ب .

(٤) في النسخ الثلاث : « البهاباذي » بالدال ولعله « المهاباذي » شارح اللمع .

(٥) أ : « عد مائة مؤمن » ، تحريف . (٦) الزمّل ٢ ، ٣ .

مستثنى من قوله : « من أصحابنا » ، لا من قوله : « بأصحابكم » .

هذا إن لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنىً ، فإن كان اختص به مطلقاً أولاً كان أو ثانياً نحو : ضرب إلّا زيداً أصحابنا أصحابكم . وملكت إلّا الأصاغر عبيدنا ^(١) أبناءنا ، وضرب إلّا زيداً أصحابكم أصحابنا ، وملكت إلّا الأصاغر أبناءنا عبيدنا ، فالأبناء ^(٢) في المثالين فاعل من حيث المعنى . لأنهم المالكون .

فإن لم يصحّ كونه : لكل منهما ، بل لأحدهما فقط تعيّن له نحو : طلق نساءهم الزيدون إلّا الحسينات ^(٣) وأصبى الزيدون نساؤهم إلّا ذوي النهي ^(٤) ، واستهدلت إلّا زيداً من إمائنا بعبيدنا .

[تكرار إلّا]

(ص) : وتكرّر ^(٥) إلّا توكيداً ، فيبدل غير الأول منه ، إن كان مغنياً ^(٦) عنه ، وإلّا عطف بالواو .

وجوّز الصّيمريّ ^(٧) طرحها ، ولغيره ، فإن أمكن استثناء بعض من بعض ، فكل لما يليه .

وقيل : للأول ^(٨) وقيل : الثاني منقطع أولاً ، فإن فرغ العامل شغل بأحدها ،

(١) من قوله : « عبيدنا أبناءنا » إلى قوله : « إلّا الأصاغر أبناءنا عبيدنا » سقط من أ .

(٢) أ : « والأبناء » بواو العطف .

(٣) أ : « الأخنيات » ب : « الحسينيات » .

وفي أ أيضاً : « الزيدان » مكان : « الزيدون » .

(٤) ط : « الويدون » بالرفع ، « ونساءهم » بالنصب .

(٥) ط : « وتكون » مكان : « وتكرّر » تحريف .

(٦) أ : « إن كان مغنياً » ، تحريف . (٧) أ : « الصميري » تحريف .

(٨) « للأول » سقطت من أ .

ونصب غيره ، وإلاّ نصب الكلّ إن تقدّمت استثناء .
 وقال ابن السيّد : يجوز حالاً واستثناء ^(١) الأول ، وحاليتها الباقي وعكسه . وغير
 واحد إن تأخرت وله ما له مفرداً .
 وجوز الأبديّ نصب الكل استثناء ، ورفعها وأحدها نعتاً ، أو بدلاً أيضاً في النفي ،
 وحكمها معنى كالأول .

(ش) : إذا كرّرت (إلاّ) فلها حالان :
 الأوّل : أن تكون للتأكيد ، فتجعل كأنها زائدة لم تُدْكر . ويكون ما بعد ^(٢)
 الثانية بدلاً ممّا بعد الأولى نحو : قام القوم إلاّ محمداً ، إلاّ أبا بكر ، وهي كنيته .
 وشرط هذا التكرار أن يكون الثاني يُغْنِي عن الأوّل كما أن أبا بكر يغني عن ذكر
 محمد ، فإن لم يكن يغني عنه عطف بالواو لمباينته للأول نحو : قام القوم إلاّ زيداً ، وإلاّ
 جعفرأ ، وقد اجتماعاً في قوله :
 ٨٩٥ - ما لك من شَيْخِكَ إلاّ عَمَلُهُ إلاّ رَسِيمُهُ وإلاّ رَمَلُهُ ^(٣) [٢٢٨]
 والرسيم والرمل ضربان من العدوّ ، والرمل لا يغني عن قوله : إلاّ رسيمه فعطف
 بالواو ، وهما يغنيان عن قوله : إلاّ عمله . فلم يعطف إلاّ رسيمه .
 الحال الثاني : أن تكرر لغير تأكيد ، فإن أمكن استثناء بعضها من بعض : ففيه
 مذاهب :

أحدها : وعليه البصريّون والكسائيّ أن الأخير يستثنى من الذي قبله ، والذي قبله
 يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول ، نحو : له علي عشرة إلاّ تسعة إلاّ ثمانية ،
 إلاّ سبعة ، فإلاّ سبعة مستثنى من ثمانية ، يبقى واحد يستثنى من تسعة ، وهي من

(١) « واستثناء » سقطت من أ .

(٢) أ : « ما لغير » مكان : « ما بعد » تحريف .

(٣) قائله مجهول . من شواهد سيويوه ١ : ٣٧٤ .

عشرة ، فيضم الأشفاع داخله ، والأوتار خارجة ، فالمُقَرَّبُ اثنان .
 الثاني : أنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول ، فإذا قال : له عليّ مائة إلاّ عشرة
 إلاّ اثنين ، فالمُقَرَّبُ ثمانية وثمانون ، وعلى الأول : المُقَرَّبُ اثنان وتسعون .
 الثالث : أن الاستثناء الثاني منقطع ، والمقَرَّبُ على هذا : اثنان وتسعون أيضاً ،
 وعليه القراء ، والمعنى عليه : له عندي مائة إلاّ عشرة سوى الاثنين التي له عندي .

وإن لم يكن استثناء بعضها من بعض ، فإن كان العامل مفرغاً شغل^(١) بواحد منها
 أيّاً كان متقدماً أو متأخراً ، أو متوسطاً ، ونصب ما سواه نحو : ما قام إلاّ زيد^(٢)
 إلاّ عمرأ ، إلاّ بكرأ ، ولك أن ترفع بدل زيد عمرأ ، « أو بكرأ » ، لكن الأول
 أولى .

وإن لم يكن مفرغاً ، فإن تقدمت نصبت الجميع على الاستثناء نحو : ما قام إلاّ زيداً
 إلاّ عمرأ إلاّ خالدأ أحد .

وزعم ابن السيّد : أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه^(٣) : التّصّب على الاستثناء كما
 نصّ عليه التّحويّون . والتّصّب على الحال ، قال : لأنها لو تأخّرت لجاز كونها
 صفات ، لأن إلاّ يوصف بها ، فإذا تقدمت انتصبت على الحال ، وجعل الأوّل حالاً ،
 والثاني استثناء وعكسه .

وردّ بأن « إلاّ » غير متمكّنة في الوصف بها فلا تكون صفة إلاّ وهي تابعة في
 اللفظ ، ولا يجوز تقديمها أصلاً وإن تأخّرت فلاحدّها ما له مفرداً^(٤) ، وللّباقي النصب
 نحو : قام القوم إلاّ زيداً إلاّ عمرأ ، إلاّ بكرأ ، وما جاء أحد إلاّ زيداً إلاّ عمرأ
 إلاّ بكرأ^(٥) .

(١) من قوله : « شغل بواحد منها » إلى قوله : « مفرغاً » سقط من أ .

(٢) ط : « ما قام إلاّ زيداً » بالنصب ، تحريف .

(٣) أ : « أربعة أحوال » . (٤) أي لأحد المشتبات حكم الأفراد .

(٥) « وما جاء أحد إلاّ زيداً إلاّ عمرأ إلاّ بكرأ » سقطت هذه العبارة من أ .

وجوز الأبتديّ في الإيجاب نصب الجميع على الاستثناء كما قاله النحويون ، ورفع الجميع على الصفة ، ورفع أحدها على الصفة ، ونصب الباقي على الاستثناء كما قال ابن السّيد فيما تقدّم : إنّ إلّا صفة في المكرّر . وجوز في النفي نصب الجميع على الاستثناء ، ورفع الجميع على البديل أو النعت ، ورفع أحدهما على الوجهين ، ونصب الباقي على الاستثناء .

وحكم ما بعد الأول من هذا النوع حكم الأول من دخوله في غير الموجب ، وخروجه من الموجب .

[الاستثناء من العدد]

(ص) : ويجوز استثناء المساوي خلافاً لقوم ، والأكثر وفقاً لأبي عبيدة ^(١) ، والسّيرافي ، والكوفية ، وعليه « كلّكم جائعٌ إلّا من أطعمته » إلّا المستغرق خلافاً للقراء وفي العدد . ثالثها : لا يجوز عقد صحيح وهو من الإثبات نفي . وعكسه ^(٢) خلافاً للكسائيّ ، ومباحث الاستثناء من صناعة الأصوليين .

(ش) : قال أبو حيّان : اتفق النحويّون على أنّه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه ، ولا كونه أكثر منه إلّا أنّ ابن مالك نقل عن القراء : جواز ^(٣) : له عليّ ألفٌ إلّا ألفين .

واختلفوا في غير المستغرق ، فأكثر النحويّين : أنّه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر ، بل يكون أقلّ من النصف وهو مذهب البصريين ، واختاره ابن عصفور والأبتدي .

وأكثر الكوفيون أجازوا ذلك ، وهو مذهب أبي عبيدة ^(٤) والسّيرافي ، واختاره

(١) أ ، ط : « لأبي عبيد » بدون تاء ، تحريف .

(٢) أ : « ويمكنه مكان : » وعكسه ، تحريف .

(٣) أ : « جوازاً » بالنصب .

(٤) أ ، ط : « أبي عبيد » تحريف صوابه في ب .

ابن خروف ، والشلوبين وابن مالك .

وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين : إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دونه ، ولا يجوز أن يكون أكثر من ذلك ^(١) . ويدلّ لجواز الأكثر قوله تعالى : « إِنّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ » ^(٢) . والغاويون أكثر من الراشدين « وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مِنْ سَفِهَةِ نَفْسِهِ » ^(٣) وحديث مسام : « يا عبادي كلّكم جائعٌ إِلَّا من أطعمته » والمطعمون أكثر قطعاً ولجواز النصف قوله تعالى : « قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً نِصْفَهُ » ^(٤) .

قال أبو حيان : وجميع ما استدلّ به محتمل التأويل . والمستقراً من كلام العرب إنّما هو استثناء الأقل .

واختلف النحويّون في الاستثناء من العدد على مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقاً ، واختاره ابن الصائغ .

والثاني : المنع مطلقاً ، واختاره ابن عصفور لأن أسماء العدد نصوص . فلا يجوز أن تردّ إِلَّا على ما وُضِعَتْ له .

والثالث : المنع إن كان عقداً نحو : عندي عشرون إِلَّا عشرة ، والجواز إن كان غير عقد نحو : له عشرة إِلَّا اثنين .

ورُدّ هذا وما قبله بقوله تعالى : « فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عاماً » ^(٥) ،

[٢٢٩] .

وقال أبو حيان : لا يكاد يوجد استثناء من عددٍ في شيء من كلام العرب إِلَّا في هذه الآية الكريمة .

قال : ولم أقف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عددٍ . والآية خرجت

(٢) الحججر ٤٢ .

(١) من ذلك ، سقطت من ب . ط .

(٤) المزمل ٣٠٢ .

(٣) البقرة ١٣٠ .

(٥) العنكبوت ١٤ .

مخرج التكثير ^(١) .

ومذهب الجمهور : أن الاستثناء من النفي إثبات ، ومن الإثبات نفي ، فنحو :
قام قوم إلا زيداً ، وما قام أحدٌ إلا زيداً ^(٢) ، يدلّ الأول على نفي القيام عن زيد ،
والثاني على ثبوته له ^(٣) .

وخالف في ذلك الكسائي ، وقال : إنه مَسْكُوت عنه لا دلالة له ^(٤) على نفيه عنه ،
ولا ثبوته ، واستفادة الإثبات في كلمة التوحيد من عُرْف الشرع .

وبقية مباحث الاستثناء المذكورة في « الارتشاف » من علم الأصول : لا تعلق لها
بالنحو . فلذا أضربنا عن ذكرها ها هنا .

[الوصف بإلا]

(ص) : مسألة : يوصف « بإلا » وبتاليها جمع منكر ، قال ابن الحاجب : غير
محصور ، أو شبهه أو ذو آل الجنسية .

قال الأخفش : أو غيرها ، وسيبويه : كل نكرة ، وقوم : كل ظاهر ومضمر .

وقيل : المراد ^(٥) بالوصف البيان ، وشرطه أن يصح الاستثناء .

وقيل : المتصل ^(٦) ، وقيل : البدل ، وقيل : أن يتعذر . وألاً يحذف موصوفها ،
ولا يليها .

(ش) : الأصل في « إلا » : أن تكون للاستثناء ، وفي « غير » أن تكون وصفاً ،

(١) ط : « خرجت مخرج التكثير » .

(٢) ب ، ط : « ما قام أحدٌ إلا زيد » بالرفع . (٣) « له » سقطت من أ .

(٤) أ : « دلالة على نفيه » بسقوط : « لا » ، « وله » .

ب : « لا دلالة على نفيه » من دون « له » .

(٥) أ : « المدار » مكان : « المراد » تحريف . (٦) « وقيل : المتصل » سقطت من ط .

ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى : فيوصف بـ « إلّا » : ويستثنى بـ « غير » .

والمفهوم من كلام الأكثرين أن المراد : الوصف الصّناعي .

وقال بعضهم : قول النحويين : إنه يوصف بإلّا يَعْنُونَ بذلك أنه عطف بيان : وعلى الأول الوصف بها . وبتاليها لا بها وحدها ولا بالتالي وحده ^(١) : وحكمه ^(٢) كالوصف بالجار والمجرور .

وشرط الموصوف : أن يكون جمعاً منكرأ نحو : جاءني رجال قرشيون ^(٣) إلّا زيد . ومنه : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ » ^(٤) .

أو مشبه الجمع نحو : ما جاءني ^(٥) أحدٌ إلّا زيد .

وزاد ابن الحاجب في « الكافية » بعد قوله جمع ^(٦) منكر : غير محصور : قال النيلي ^(٧) : وهو احتراز من العدد نحو : له علي عشرة إلّا درهماً . فإنه يتعيّن فيه الاستثناء . أو ذا أل الجنسية : لأنه في معنى ^(٨) النكرة نحو :

٨٩٦ — . قليل بها الأصواتُ إلّا بغامها ^(٩) .

بخلاف ذي أل المهدية . هذا ما جزم به ابن مالك تبعاً لابن السّراج والمبرد .

(١) « وحده » سقطت من ط . (٢) « وحكمه » سقط من أ : ب .

(٣) أ : « رجال موسون » . (٤) الأنبياء ٢٢ .

(٥) « ما جاءني » سقط من أ . (٦) « جمع » سقطت من أ .

(٧) هكذا في النسخ الثلاث : « النيلي » ولعله « السهلي » فحدث فيه تحريف . والنيل « حلة حلة بالكوفة وأخرى بين بقدا وواسط انظر القاموس « نيل » .

(٨) ط : « في نحو النكرة » . تحريف .

(٩) لذي الرمة . وصدّره :

« أُنِيخَتْ فَالْتَقَتْ بِلْدَةٍ فَوْقَ بِلْدَةٍ » .

انظر ديوان ذي الرمة ٧١٦ : سيبويه ١ : ٣٧٠ والخراطة ٢ : ٥١ . والأشموني ٢ : ١٥٦ ، واللسان (بقم) .

وجوزّ الأخفش أن يوصف بها المَعْرِفُ ^(١) بأل العهديّة .

وجوز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة . ولو مفرداً . ومثّل : ب « لو كان معنا رجل إلاّ زيد » ، واختاره وما قبله صاحب « البسيط » ^(٢) .

وجوزّ بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة . وقال : إن الوصف بها يخالف سائر الأوصاف .

ومن شروط الوصف بها : أن لا يَصِحَّ الاستثناء ^(٣) بخلاف « غير » . فلا يجوز : عندي درهم إلاّ جيد . ويجوز غير جيّد ، كذا قاله ابن مالك وغيره .

وقال أبو حيّان : إنه كالجمع عليه إلاّ أن تمثّل سيبويه بلو كان معنا رجل إلاّ زيد يخالفه . لأنه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا « لو كان فيهما آلهة إلاّ الله » ^(٤) لا يجوز فيه الاستثناء . لأنه لا عموم فيه استغراق يندرج فيه ما بعد إلاّ .

وقد انفصل بعض أصحابنا عن ^(٥) ذلك بأنه لا يعني بصحة الاستثناء المتصل ، بل أعمّ منه ومن المنقطع . والآية يصحّ فيها الاستثناء المنقطع : وقد صرح المبرد والحرّميّ بجواز الوصف بها حيث يصحّ المنقطع ، وشاهده قوله :

٨٩٧ - لدم ضائعٌ تغيب عنه أقربوه إلاّ الصّبا ، والجَنُوبُ ^(٦)

(١) ب . ط : « المعرفة بأل العهديّة » . (٢) سبق ذكره ١ : ٨٢ .

(٣) ط : « أن لا يصحّ الاستثناء » بلا النافية . تحريف . صوابه في أ ، ب . ويؤيده قول الأشموني : إنه لا يوصف بها إلاّ حيث يصحّ الاستثناء . فيجوز : عندي درهم إلاّ دائق ، لأنه لا يجوز : إلاّ دائقاً . ويمتنع : إلاّ جيّد ، لأنه يمتنع : إلاّ جيّدأ . ويجوز : عندي درهم غير جيّد . انظر الأشموني ٢ : ١٥٦ .

(٤) الأنبياء ٢٢ . (٥) ط : « من ، مكان : عن » .

(٦) في ط : سقطت كلمة « لدم » وزيدت كلمة : « فأقربوه » آخر البيت وفي ب سقطت كلمتا « لدم ضائع » وفي النسختين تحريف صوابه من أ والدرر ١ : ١٩٤ ورويت : « والجُيوب » بالياء .

ف « أقربوه » موصوف بإلّا^(١) الصبّا ، والجنوب ، وليس من جنسه ، والقصيدة مرفوعة .

وسواء كان الاستثناء مما يجوز فيه البدل أم لا ؟

وزعم الميرد : أن الوصف بإلّا لم^(٢) يجيء إلّا فيما يجوز فيه البدل ، ولذلك منع قام إلّا زيد بحذف الموصوف ، وجعل إلّا صفة له^(٣) لأنه لا يجوز فيه البدل ، وردّ بالسّماع قال :

٨٩٨ - وكلّ أخٍ مفارقةً أخوه لعمرك أبوك إلّا الفرقدان^(٤)
« فلّا الفرقدان » صفة ، ولا يمكن فيه البدل .

وأغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع إلّا صفة أن يتعدّر الاستثناء ، وجعل البيت المذكور شاذّا .

ومن شروط الوصف بـ « إلّا » ألا يحذف موصوفها بخلاف « غير » ، فلا يقال جامعي إلّا زيد ، ويقال : جامعي غير زيد^(٥) ، ونظيرها في ذلك الحمل والظروف ، فإنها تقع صفات ، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها وألّا يليها بأن تقدّم عليه منصوبة على الحال ، لأنها غير متمكّنة في الوصف كما تقدّم [٢٣٠] .

والجيب : الأرض الغليظة .

(١) « بالّا » سقطت من ط وفي ط : بالصبا . (٢) « لم » سقطت من أ .

(٣) « له » سقطت من ط .

(٤) قيل : إنه لعمر بن معد يكرب ، أو حضرمي بن عامر الأسدي . من شواهد سيويه ١ : ٣٧١ ،

والخزاة ٢ : ٥٢ ، ٤ : ٧٩ ، وابن يعيش ٢ : ٨٩ ، والأشموني ٢ : ١٥٧ .

(٥) « زيد » سقطت من أ .

[إلا العاطفة]

(ص) : قال الكوفيّة والأخفش : وتَرِدُ عاطفةٌ كالواو ، والإعراب كالاستثناء ، والأصمعيّ ، وابن جنيّ : وزائدة .

(ش) : أثبت الكوفيّون والأخفش لـ « إلا » معنى ثالثاً ، وهو العطف كالواو ، وخرجوا عليه « لثلاثا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ^(١) » ، « لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ^(٢) » أي : « ولا الذين ظلموا » ، ولا من ظلم ^(٣) ، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع .

وأثبت الأصمعيّ وابن جنيّ لها معنى رابعاً ، وهو الزيادة ، وخرجوا عليه قوله :
حَرَّاجِيحُ مَا تَنفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ ^(٤) . ٨٩٩ -

وخرج عليه ابن مالك :

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ ^(٥) . ٩٠٠ -

وأجيب بتقدير « لا » في الثاني ، وبأن « تنفك » تامة ، فنفيها ^(٦) نفي :
و « مناخة » حال .

[مسائل]

(ص) : ولا يليها نعت ما قبلها خلافاً للزّخشرّيّ ، ويليهما في النفي مضارعٌ مطلقاً ، وماضٍ إن وليت فعلاً . قيل : أوصحبت « قد » ولا يعمل تاليها فيما قبلها ، ولا عكسه إلا مستثنى منه ، أو صفته .

(١) البقرة ١٥٠ . (٢) النمل ١٠ ، ١١ .

(٣) ط : « وإلا من ظلم » تحريف صوابه في أ ، ب والمعني ١ : ٦٩ .

(٤) سبق ذكره رقم ٣٩٦ . (٥) سبق ذكره رقم ٤١٨ وروايته : « وما الدهر » .

(٦) ط : « فففيها نفي » تحريف .

قال الأخفش : أو ظرفٌ أو حال ^(١) . وابن الأنباري : أو مرفوع . والكسائي : مطلقاً .

(ش) : فيه مسائل : الأولى : لا يُفصلُ بسين الموصوف وصفته إلاً . فلا يقال : جامعي رجل إلاً راكب ، لأتھماً كثيـء واحد ، فلا يفصل بينهما بها ، كما لا يُفصل بها بين الصلة والموصول ^(٢) ، ولا بين المضاف والمضاف إليه ، ولأنَّ « إلاً » ^(٣) ، وما بعدها في حكم جملة مستأنفة ، والصفة لا تستأنف ولا تكون في حكم المستأنف ، كذا ذكره ابن مالك تبعاً للأخفش والفارسي .

وذكره أيضاً صاحب « البسيط » وردَّ على الزَّخْشَرِيَّ حيث جَوَّز ذلك في المفرد نحو : ما مررت برجل إلاً صالح ، وفي الجملة نحو : « ما مررت بأحدٍ إلاً زيد خير منه » . « وما أهلكنا من قريةٍ إلاً ولَّها كتابٌ معلومٌ » ^(٤) ، بأنه مذهب لا يعرف ، لا بصري ولا كوفي . وقال : الصواب أن الجملة في الآية والمثال حالية . وإنما لم تقس الصفة على الحال ، لوضوح الفرق بينهما يجوز تقديم الحال على صاحبه ، وبخالفه في الإعراب والتذكير .

الثانية : يلي إلاً في النفي فعلٌ مضارعٌ مطلقاً ، سواء تقدَّمتها فعل أو اسم نحو : ما كان زيدٌ إلاً يضرب عمراً ، وما خرج زيدٌ إلاً يجر ثوبه ، وما زيدٌ إلاً يفعل كذا . وماض بشرط أن يتقدَّمتها فعل : نحو : « ما يأتيهم من رسول إلاً كانوا به يستهزئون » ^(٥) .

قال ابن مالك : ويفي عن تقديم فعل اقتران الماضي بقدر كقوله :

٩٠١ - وما المجدُّ إلاً قد تبَيَّنَ أنَّه بندى وحلِمَ لا يزال مؤثلاً ^(٦)

(١) ب ، ط : « أو ظرف وحال » بالواو . (٢) أ : « بين الصفة والموصوف » .

(٣) « إلاً » سقطت من أ . (٤) الحِجْر ٤ .

(٥) الحجر ١١ .

(٦) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٩٥ وفي الدرر : « يبذل » وفي ب ، ط : « ما المجد » بدون واو

لأنه تقرّبه من الحال ، فأشبه المضارع ، والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم ، والاسم بإلاّ أولى ، لأن المستثنى لا يكون إلا اسماً ومؤوّلاً به .
ولأنما ساغ وقوع الماضي بتقديم الفعل ، لأنه مع النفي يجعل الكلام بمعنى كلّما كان كذا كان كذا ، فكان فيه فعّلان كما كان مع كلّما .

وقال ابن طاهر : أجاز المبرّد وقوع الماضي مع « قد » بدون تقدّم فعل ، ولم يذكره من تقدّم من التّحاة .

وفي « البديع » لو قلت : ما زيد إلاّ قام لم يجز . فإن دخلت « قد » أجازها قوم .
الثالثة : الاستثناء في حكم جملة مستأنفة ، لأنك إذا قلت : جاء القوم إلاّ زيداً ، فكأنك قلت : جاء القوم ، وما منهم زيد ، فمقتضى هذا ألاّ يعمل ما بعد إلاّ فيما قبلها ، ولا ما قبلها فيما بعدها ، فلا يقدّم ^(١) معمول تاليها عليها ، فلا يقال : ما زيد إلاّ أنا ضارب .

وقال الرّمانيّ : لا يقال : ما قومك زيداً إلاّ ضاربون ، لأن تقدّم الاسم الواقع بعد إلاّ عليها غير جائز ، فكذا ^(٢) معموله ، لما تقرّر من أن المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل ، ولا يؤخر معمول ما قبلها عنها ، فلا يقال : ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً وما ضرب إلاّ زيداً عمرو ، وما مرّ إلاّ زيدٌ بعمرو إلاّ على إضمار عامل يفسّره ما قبله .

ويستثنى من هذا القسم : المستثنى منه وصفته ، فيجوز تأخيرهما — كما تقدّم — نحو : ما قام إلاّ زيداً أحدٌ ، وما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً خير من عمرو .
وأجاز الكسائيّ تأخير المعمول مرفوعاً كان ، أو منصوباً أو مجروراً ، واستدلّ بقوله :

٩٠٢ — • فما زادنيّ إلاّ غراماً كلامُها ^(٣) •

(٢) ط : « فكذلك » .

(١) ط : « فلا تقدم » بالتاء .

(٣) سبق ذكره . رقم ٦٣٣ .

وقوله :

٩٠٣ - . وما كفَّ إلا ما جِدَّ ضُرٌّ بائسٌ ^(١) .

وقوله تعالى : « وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالًا » ، إلى قوله : « بالبَيِّنَات. والزُّبُر » ^(٢) .

ووافقه ابن الأنباري في المرفوع فقط - كما تقدّم في باب الفاعل توجيهه ^(٣) [٢٣١]
ووافقه الأخفش في الظرف والمجرور والحال نحو : ما جلس إلا زيدٌ عندك ، وما مرّ
إلا عمرو بك ، وما جاء إلا زيدٌ راكباً .

قال أبو حيّان : وهو المختار ، لأنه يتسامح في المذكورات ما لا يتسامح في غيرها .

[غير]

(ص) : مسألة : يوصف بـ « غير » ، ويستثنى جرّاً ، ولها إعراب تلو « إلا » ،
وفتحها مطلقاً لغةً . وناصبها قال الجمهور : كونها فضلة والسّيرافي : السابق ، والفارسي
حال فيها معنى الاستثناء .

والمختار أنها قائمة مقام مضافها . وأن أصله النصب بـ : « أستثنى » ، ويجوز مراعاة
المعنى في تابع المستثنى بها . قيل : وبـ « إلا » ، والصفة .

وفي العطف بلا بعد « غير » خلف . ويحذف تالي « إلا » ، و « غير » بعد « ليس » ،
قيل : ولم يكن .

(ش) : تقدم أن « غير » أصلها الوصف ، وأنها محمولة في الاستثناء على « إلا » ،
والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه ، وتعرب بما للاسم الواقع بعد « إلا » من وجوب نصب

(١) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة كما في الدرر ١ : ١٩٥ . وفي ط : « بأس » تحريف .

(٢) النحل ٤٣ : ٤٤ . (٣) ب ، ط : « توجيهه » .

في الموجب نحو : قام القوم غَيْرَ زَيْد ، وفي المنقطع ، وفي المقدم نحو : ما جاء القوم غَيْرَ الحمير ، وما جاء غَيْرَ زَيْد أحدٌ . ومن جوازه ورجحان الإتيان في المنفي نحو : ما جاء أحدٌ غَيْرُ زَيْد ، ومن كونه على حسب العامل في المفرغ نحو : ما جاء غَيْرُ زَيْد ، وما رأيت غَيْرَ زَيْد ، وما مررت بغَيْرِ زَيْد .

وبعض بني أسد وقُضاعة يفتحها في الاستثناء مطلقاً .

وإذا انتصبت على ^(١) الاستثناء ففي الناصب لها أقوال :

أحدها : وعليه المغاربة أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد إلا والناصب له كونه جاء فضلةً بعد تمام الكلام ، وذلك موجود في « غير » .

الثاني : وعليه السّيرافي ، وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق ^(٢) .

الثالث : وعليه الفارسي أنها منصوبة على الحال ، وفيها معنى الاستثناء .

كما أن ما عدا زَيْداً مقدّر بمصدر في موضع الحال ، وفيها معنى الاستثناء .

والذي اختاره أنها انتصبت لقيامها مقام مضافها ، وأن أصله النصب بـ «أستثنى» مضمراً ، وهو الذي أميل إليه في أصل الاستثناء أن نصبه بأستثنى لازم الإضمار ، وجعلت إلا عوضاً عن النطق به .

وإذا عطف على المستثنى بها جاز في المعطوف مراعاة اللفظ فيجرّ ، وهو الأجود نحو : جاءوا غير زَيْد وعمرُو ، ويجوز ^(٣) مراعاة المعنى ، فينصب في نحو : جاءوا غير زَيْد وعمرأ ، ويرفع في نحو : ما جاء أحد غير زَيْد وعمرُو ، وليس ذلك عطفاً على «غير» بل على المجرور ، لأن أصله النصب أو الإتيان ، كذا قالوه ، وهو يؤيد ما اخترته من أن «غير» قائمة مقام مضافها في الإعراب ، ووجهها منع عطفه على «غير» نفسها بأنه

(١) ط : «في» مكان : «على» . (٢) «السابق» سقط من أ .

(٣) من قوله : « ويجوز مراعاة » إلى قوله : « وليس كذلك » سقط من أ .

يلزم فيه ^(١) التشريك في العامل ، فيستحيل المعنى .

قال أبو حيان : وما ذكروه في العطف يقتضي جريانه في سائر التوابع من نعت ، وبيان ، وتأكيّد ، وبدل ، نحو : ما جاءني غير زيد نفسه أو العاقل ، أو أبي حنّص ، أو أخيك ، فالقياس أن يجوز في الجميع الجرّ والرفع ، ولم ينصبوا إلاّ على العطف إلاّ أن في لفظ ابن عصفور ما يقتضي العموم حيث عيّر بالتابع ، فقال : ويجوز في تابعه الحمل على المعنى .

قال : وقد صرح صاحب « البسيط » بجريان ذلك أيضاً في « غير » إذا كانت صفة إلاّ أنه فيها من الحمل على المعنى ، وفي الاستثناء من الحمل على الموضع ، فهو في الاستثناء أقوى ^(٢) . وذكره سيّويه أيضاً وقال قوم : إنه خاصّ بالاستثناء ، ولا يكون في الصفة ، والظاهر الأوّل ، قال : ويجوز وجه آخر ، وهو القطع على الابتداء .

وأما المعطوف على المستثنى بيلا فلا يجوز فيه إلاّ مشاركته في الإعراب .

وأجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجرّ نحو : قاموا إلاّ زيداً ^(٣) وعمرؤ ، على أن « إلاّ » في معنى غير ، لأن مكانهما واحد ، وأنشأوا عليه :
٩٠٤ - وما هاج هذا الشوق إلاّ حمامة

تغنّت على خضراء سمر قيودها ^(٤)

يروى برفع لفظ « سمر » على لفظ « حمامة » ، وبالجرّ على معنى غير حمامة .

قال أبو حيان : وفي هذا دليل على إجراء التعت مجرى العطف ، وأنها لا تنقيد به ، والمائعون حملوا الجرّ على الجوّار ^(٥) .

(١) ط : « منه » مكان فيه . (٢) أ : « أولى » .

(٣) ط : « إلاّ زيد » بالرفع ، تحريف .

(٤) قائله مجهول . في الدرر ١ : ١٩٥ . وقد نسب في معجم الشواهد ١ : ١٠٤ . إلى علي بن عميرة الجرمي .

(٥) ط : « على الجوّاز » بالزاي تحريف ، صوابه في أ ، ب .

وإذا كانت « غير » استثناءً ففي العطف بعدها بـ « لا » خلافٌ .

فذهب أبو عبيدة^(١) والأخفش، وابن السراج ، والزجاج ، والفارسي ، والرّمانيّ إلى جواز ذلك ، فيقال^(٢) : جاءوا غيرَ زيدٍ ولا عمرو ، إمّا على تقدير زيادة « لا » ، وإمّا على الحتمّ على المعنى لأن الاستثناء في معنى النفي ، فإنّ قولك : جاء القوم إلا زيداً في معنى : جاء القوم لا زيدٌ وهو هنا أولى ، لأن « غيراً » في أصلها تعطي النفي . وذهب الفراء وثعلب إلى المنع كما في إلّا ، إذ لا [٢٣٢] يقال : جاءوا إلّا زيداً ولا عمرواً .

ويجوز حذف ما بعد « إلّا » وبعد « غير » ، وذلك بعد « ليس » خاصة ، يقال : جاءني زيدٌ ليس إلّا أو ليس غير ، أي ليس إلّا هو ، أو غيره . وقبضت عشرة ليس إلّا ، وليس غير ، أي : ليس المقبوضُ غيرَ ذلك ، أو ليس غيرُ ذلك مقبوضاً .

قال أبو حيان : وليس هذا باستثناء من الأوّل ، لأنه يكون تابعاً لما ليس ببعضاً ، ولأن ما بعد ليس هو الأوّل^(٣) كيف كان .

واختلف : هل يجوز الحذف مع « لم يكن » ؟ ، فأجازه الأخفش وابن مالك نحو : لم يكن غير^(٤) .

ومنه السيراني ، لأن الأصل في باب كان إلّا يجوز فيها حذف الاسم ، ولا الخبر ، ومجيء ليس إلّا ، وليس غير ، على خلاف الأصل .

[بيد]

ويستثنى بـ « بَيْدَ » منقطعاً لازم النصب ، والإضافة إلى « أن » وصلتها غالباً ، وهي

(١) ط : « أبو عبيد » . (٢) فيقال : جاءوا غير زيد ولا عمرو ، سقط من أ .

(٣) « الأوّل » سقط من أ . (٤) « غير » سقطت من أ .

بمعنى « غير » . وقيل : على . وقيل : من أجل . ويقال : مَبْد . وجعلها ابن مالك حَرْفًا ^(١) .

(ش) : من أدوات الاستثناء « بَبْد » ، ويقال : مَبْدَ يَبْدِلُ بِأُهَا مَبْأً ، وهو اسمٌ ملازم الإضافة ^(٢) إلى « أَنْ » ، وصلتها نحو : « نحن الآخرون السابقون يَدُ أَنهم أوتوا الكتاب من قبلنا » .

ومعناها : معنى « غير » في المشهور إلا أنها لا تقع مرفوعةً ولا مجرورةً بل منصوبة ، ولا تقع صفةً ، ولا استثناءً متصلًا ، وإنما يستثنى بها في الانقطاع خاصةً .

قال في « الصحاح » : « يَدُ » بمعنى : « غير » ، يقال : إنه كثير المال بَبْدَ أنه بخيل .

وفي « المُحْكَمِ » : أن هذا المثل حكاه ابن السكيت ، وأن بعضهم فسرها بمعنى « علي » . وقيل : هي بمعنى : من أجل ، وخرج عليه حديث : أنا أفصح من نطق بالضاد « يَدُ » أني من قریش .

وقال ابن مالك وغيره : إنها فيه بمعنى : « غير » على حد :

٩٠٥ — • وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُبُوقَهُمْ ^(٣) • (البيت)

وأنشد أبو عبيدة على محيئها بمعنى « من أجل » قوله :

(١) « وجعلها ابن مالك حرفاً » سقطت من أ ، ب .

(٢) ط : « للإضافة » .

(٣) للناطقة الذبياني . وعجزه :

• بِهِنَ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ •

ديوان الناطقة ١١ ، وسيويه ١ : ٣٦٧ ، والخزاعة ٢ : ٩ .

٩٠٦ - عَمَدًا فَعَلْتُ ذَاكَ بَيَدَ أَنْسِي أَخَافُ إِنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرِنِّي ^(١)

[حاشا وخلا وعدا]

(ص) : وبحاشا ، وخلا ، وعدا بالنصب أفعالاً جامدة ، قيل : بلا فاعل . والأصح أنه ضمير البعض . وقيل : المصدر والجرّ حروفاً متعلّقة كغيرها ، أو لا كالأزائد ، أو محلّها كـ « غير » أقوال .

ونفى الفراء حرفيّة « حاشا » والجرّ بلام مقدرة ، والأكثرون فعليتها وحرفيّة تاليها ، ويليان « ما » وهي مصدريّة ^(٢) ومن ثمّ تعيّن النصب معها .

وقيل : زائدة ، فتجرّ ، وقيل : بمعنى المدّة ، ولا تدخل على « حاشا » خلافاً لبعضهم . ولا إلّا مطلقاً .

وقيل : يجوز إن جرّت . وقد تدخل على « خلا » ، و « عدا » مع « ما » .

وترد « حاشا » فعلاً متصرفاً . وقيل : لام الجرّ فعلاً ، أو اسماً بمعنى التنزيه مبنياً إلّا في لغة أو اسم فعل ، أقوال :

وقد تحذف « عدا » بعد « ما » نحو : كُلُّ شَيْءٍ مِثْلُ مَا النِّسَاءُ ^(٣) . وقال الفراء والأحمر : « ما » استثناء .

(١) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٩٦ .

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٥٢ ، واللسان (رنن) . وروايته : « لم ترني » مكان : « أن ترني » .

(٢) ط : « ما هو مصدر به » تحريف .

(٣) أ ، ط : « كل شيء مهمّة » تحريف .

ب : « كل شيء مهم » تحريف . صوابه في اللسان والقاموس .

(ش) : من أدوات الاستثناء : « حاشا » ، و « خلا » ، و « عدا » ، وينصب المستثنى بها ، ويجزّ ، فإذا نصب كنّ أفعالاً ، لأنهن لسنّ^(١) من قبيل الأسماء العاملة ، ومدخولها لا يلي العوامل كدخول إلا إذ لا يقال : ما قام القوم خلا زيد بالرفع ، فانضت الاسميّة ، والحرفيّة معاً ، وهي جامدة قاصرة على لفظ الماضي ، فلا تنصرف^(٢) بمضارع ولا أمر . وإذا جرّت^(٣) كنّ حروف جرّ ، لأنها لم^(٤) تبشر العوامل كـ « غير » ، فليست أسماء ، ولو كانت أفعالاً لم تبشر الجرّ بغير واسطة حرفه . وهي على هذا متعلّقة بما قبلها من فعل أو شبهه كسائر حروف الجرّ ، فمحلتها مع المجرور نصب .

واختار ابن هشام في « المغنى » : أنها لا تتعلق بالحروف الزائدة ، لأنها^(٥) لا توصّل معنى الفعل إلى الاسم ، بل تزيله عنه ، ولأنها بمنزلة إلّا ، وهي غير متعلّقة .

وقيل : موضعها نصب من تمام الكلام كـ « غير » إذا استثنى بها . ومن النصب بها^(٦) قوله :

٩٠٧ - حاشا قُرَيْشاً فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ^(٧) .

وَحُكَيْيَ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُنِي حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْإِصْبَغِ »^(٨) .
وقوله :

- (١) ط : « ليس » تحريف . (٢) ط : « يتصرف » بالياء .
(٣) ب ، ط : « جرّ » بدون تاء التأنيث . (٤) ط فقط : « لا تبشر » بلا النافية .
(٥) « لأنها » سقطت من أ . (٦) ط : « ومن النصب بها فمن قوله » بزيادة « من » تحريف .
(٧) للفرزدق ديوانه ٢٦٦ ، وروايته :

إِلَّا قُرَيْشاً فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمَا _____ مع النبوة بالإسلام والخير

(٨) علّق الأمير على هذه الحكاية بقوله : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي الْخ » كلام مشور . إن قلت : قد سبق أن « حاشا » لا يستثنى بها إلّا في مقام التنزيه ، والمغفرة لا يترتّب منها . قلت : بُولِغْ في الشيطان

- ٩٠٨ - . ولا خلا الجِنَّ بها لِنِسِي^(١) .

وقوله :

- ٩٠٩ - . عدا سُلَيْمَى وعدا أَبَاهَا^(٢) .

ومن الجرّ بها قوله :

- ٩١٠ - . مَن رَامَهَا حَاشَا النَّبِيِّ وَرَهْطِهِ^(٣) .

وقوله :

- ٩١١ - . حاشا أبا ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ^(٤) .

= وخسته حتى كأن الغفران يشينه ، وينقص بمرتبة لؤمه ، فينزّه عنها ، أو أنه من باب التّهكّم .

ولما كان أبو الإصباح - بإهمال الصاد ، وإعجام الغين - لثيماً على حسب ما ظهر للشاعر أعطاه حكم الشيطان فيما ذكر . انظر حاشية الأمير على المغني ١ : ١١٠ .

وفي أ ، ط : « أبا الأصبع » بالعين المهملة تحريف .

(١) سبق ذكره رقم ٨٩١ . وروايته : « ولا خلا الجِنَّ » بكسر النون .

(٢) قال صاحب الدرر ١ : ١٩٦ : لم أقف على نسبة هذا الشاهد ولا تمتته .

(٣) ذكر صاحب الدرر ١ : ١٩٦ أنه لم يعثر على قائله ولا تمتته .

أما قائله فعمر بن أبي ربيعة ، وأما تمتته فقوله :

. في الأرض غَطَطَهُ الخَلِيجُ المَزِيدُ .

وشر الأول كما في الديوان ١١٧ :

. من ذاقها حاشا النبي وأهله .

وروايته في اللسان (حشا) .

من رامها حاشى النبي وأهله في الفخر غططه هناك المزبدُ

وقد نسب في اللسان أيضاً إلى عمر بن أبي ربيعة .

(٤) للجميع . وصجزه :

. ضناً عن الملّحة والفتنم .

وقوله :

٩١٢ - . حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْدُورٌ ^(١) .

وقوله :

٩١٣ - . خلا الله لا أرجو سيواك وإنما ^(٢) :

وقوله :

٩١٤ - . عدا الشمطاء والطفل الصغير ^(٣) .

وأنكر بعض ^(٤) الكوفيين منهم القراء حرفية « حاشا » ، وقال : إنها فعل أبداً

قال صاحب الدرر ١ : ١٩٦ : وهذا البيت يورده النحويون كما ترى ، وهذا خطأ ، لأنهم ركبو بيتاً من بيتين وهما :

حاشا أبي ثوبان إن أباً ثوبان ليس يكمة فقدم
عمرو بن عبد الله إن به ضناً عن المنحاة والشم

هذا ، وقد تبع صاحب الدرر المعنى في ذلك .

انظر المعنى (هامش الأشموني ٢ : ١٦٥) مع أن الأشموني ٢ : ١٦٥ روايته :

حاشا أبا ثوبان إن أباً ثوبان ليس يكمة فقدم

وقد ورد هذا الشاهد من قصيدة في مفضليات الضبي رقم ١٠٩ ص ٣٦٧ .

وفي أ : « نيران به » مكان : « أبي ثوبان إن به » وهو تحريف .

(١) للمغيرة بن عبد الله ، وكان يلقب بالأقشر وصدره :

. في فتيبة جعلوا الصليب لهم .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٦ .

(٢) سبق ذكره رقم ٨٩٠ .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

. أبتحنا حبهم قتلنا وأسرأ .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٦٦ .

(٤) « بعض » سقطت من ط .

لقولهم : حاشا يُحاشِي وإنَّ الجَرَّ بعدها بلام مقدّرة ، والأصل : حاشا لزَيْدٍ ، لكن كَثُرَ الكلامُ بها ، فأسقطوا اللّامَ : وخفّضوا بها .

وأنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليّتها : وقالوا : إنها حرفٌ دائماً بمنزلة « لا » ، لكنها تجرّ المستثنى .

وأنكروا أيضاً حرفيّة « خلا » ، و « عدا » [٢٣٣] وقالوا : إنها فعلان بمعنى المفارقة والمجاوزة ضُمًّا معنى الاستثناء .

والعذرُ لسيبويه : أنه لم يحفظ النصب « بحاشا » . ولا الجرّ بـ « عدا » ، لقلّته ، وإنما نقله الأخفش والقراء .

ثم على فعليّة هذه الأفعال ذهب القراء : إلى أنَّ حاشا فعل لا فاعل له . قال أبو حيان ويمكن القول في خلا ، وعدا - بذلك كـ « قلّما » ، لِمَا أَشْرَيْتَ به من معنى « إلا » ^(١) .

واتفق بقيّة الكوفيّين والبصريّين على أنَّ فاعلها ضميرٌ مستكنٌ فيها لازم الإضمار .

ثم قال البصريون : هو عائدٌ على البعض المفهوم من الكلام . والتقدير : قام القوم عدا هو ، أي بعضهم زيدا .

وقال الكوفيّون : عائدٌ على المصدر المفهوم من الفعل ، أي : عدا قيامهم زيدا ، وهو غير مطّرد فيما لم يتقدّمه فِعْلٌ أو نحوهُ .

ولكون الضمير عائداً على البعض أو المصدر لم يُشَنَّ ولم يجمع ولم يؤنث ، لأنه عائد على مفرد مذكّر .

وتدخل « ما » على : خلا ، وعدا ، فيتعيّن النصب بعدها ، لأنها مصدرية ، فدخولها يعيّن الفعلية كقوله :

(١) أ ، ط : « من معنى الأمر » تحريف ، صوابه في ب .

٩١٥ - . أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ ^(١) .

وقوله :

٩١٦ - . تَمَلُّ التَّدَامِي مَا عَدَانِي فَلَانِي ^(٢) .

وزعم الجَرَمِيُّ . والرَّيْعِيُّ . والكِسَائِيُّ . والفَارِسِيُّ . وابنُ جِنِّي : أنه يجوز الجَرَّ على تقدير « ما » زائدة .

قال في المغنى : فإن قالوه بالقياس ففساد ، لأنَّ « ما » ^(٣) لا تزداد قبل حروف الجرِّ ، بل بعدها . أو بالسماع فشاذٌ بحيث لا يقاس عليه ^(٤) .

وقيل : « ما » ظرف بمعنى المدة . فمحله نصب . والتقدير : قام القوم في وقت مجاوزتهم زيداً . أو وقت خلوتهم . و « ما » المصدرية كثيراً ما تكون ظرفاً . وأجاز بعضهم دخول « ما » المصدرية على « حاشا » بقلة تمسكاً بقوله :

٩١٧ - رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً فَلَمَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا ^(٥)
والَّذِي نَصَرَ عَلَيْهِ سَبْيُوهُ الْمَنَعُ .

وذهب الكسائي : إلى أنه يجوز دخول إلا على « حاشا » إذا جرَّت ، وحكى : قام القوم إلا حاشا زيد .

(١) سبق ذكره . وهو أول شواهد الجمع . (٢) قائله مجهول . وتماه :

. بكلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلَّعٌ .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٠ ، والأشْمُونِي ٢ : ١٦٤ .

(٣) « ما » سقطت من أ . (٤) انظر المغني ١ : ١١٨ .

(٥) نُسِبَ لِلأَخْطَلِ . من شواهد الأشْمُونِي ٢ : ١٦٥ .

ومنع البصريّون ذلك ، كما إذا نصبت ، لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد ،
والحكاية شاذة لا يقاس عليها .

وتَرَدُّ « حاشا » في غير الاستثناء فعلاً متصرفاً متعدّياً تقول : حاشيته بمعنى :
استثنيته ، ومنه الحديث : « ما حاشى فاطمة ولا غيرها » . وقال النابغة :

٩١٨ - . ولا أحاشي من الأقوامِ مِنْ أَحَدٍ ^(١) .

وتقع حاشا قبل لام الجرّ نحو : حاشا ليّ ، وهي عند المبرّد ، وابن جنيّ ،
والكوفيّين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحدف ، قالوا : حاش وحشا ، ولإدخالهم
إيّاها ^(٢) على الحرف قبل لام الجرّ .

والصحيح أنها اسم مصدر مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم : « حاشاً ليّ » ^(٣)
بالتنوين كما يقال : تنزيهاً ليّ وبراءةً ، وقراءة ابن مسعود : « حاشا الله » بالإضافة ،
كما ذاك الله .

ولأنما ترك التنوين في قراءة الجمهور ، لأنها مبنية لشبهها بحاشا الحرفيّة لفظاً .
وزعم بعضهم : أنها اسم فعل بمعنى : أتبرأ ، أو تبرأت ، وحامله على ذلك
بناؤها .

ويردّه إعرابها في بعض اللغات ، وروى من كلام العرب : كل شيءٍ مهة ^(٤)
ما النساء وذِكرهنّ ، فخرّجه ابن مالك على أنّ صلة « ما » محذوفة ، وهي « عدا »
حذفوها ، وأبقوا معمولها ، وإنما أضمر « عدا » ، لأنها متفق على فعليتها بخلاف

(١) للنابغة . وصدّره :

. ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه .

من شواهد الأسموني ٢ : ١٦٧ .

(٢) أ : « ولإدخالهم لها » . (٣) يوسف ٣١ .

(٤) أ ، ط : « مهمة » ، ب : « مهم » كـله تحريف سبق التنبيه إليه ص ٢٨٢ من هذا الجزء .

« حاشا » ، و « خلا » ، فإنهما مختلف في فعليتهما ، فكان المُتَّفِق على فعليته أولى بأن يكون هو المحذوف .

وزعم الفراء والأحمر ^(١) : أن « ما » يستثنى بها كـ « إلا » ، وخرجا عليه الحكاية المذكورة ، وردّ بأن الاستثناء بها ^(٢) غير محفوظ ، فلا يخرج عليه .

ومعنى الحكاية : كل شيء يسيراً ما عدا النساء وذِكْرُهُنَّ ، وخرجها السهيلي على أن « ما » نافية كلياً استثنائية بها .

[ليس ولا يكون]

(ص) : وبليس ، وبلا يكون نصباً خبراً ، ولا يقدمان أول الكلام ويمحوز كونهما صفةً حيث صحَّ الاستثناء فيرفعان ضميره المطابق .

(ش) : من أدوات الاستثناء : ليس ، ولا يكون ، وهي الناقصة ، لا أخرى ، ارنجلت للاستثناء ، وينصبان المستثنى على أنه خبرٌ لهما ، والاسم ضمير مستتر لازم الاستتار — كما تقدّم في مبحث الضمير ، نحو : قام القوم ليس زيداً ، وخرج الناس لا يكون عمراً .

ولهذا قيد في يكون ، فلو نفيت بـ « ما » أو « لما » ، أو « لن » ، لم تقع في الاستثناء : ومن شواهد « ليس » قوله :

٩١٩ — • إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسَ ^(٣) .

(١) اشتهر بهذا اللقب جماعة من النحويين : أبان بن عثمان التؤلوي — إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني : إسحاق بن مرار — خلف البصري — علي بن الحسن الكوفي .

(٢) « الاستثناء بها » سقطت من أ . (٣) سبق ذكره رقم ١٦٦ .

وحديث « يطبع المؤمن على كلّ خلُقٍ ليس الحَيَاةَ والكَذِبَ » ^(١) .

وقد يوصف بـ « ليس » ، ولا يكون حيث يصح الاستثناء بأن يكون نكرةً منفيةً .
قال ابن مالك : أو معرفاً بلام الجنس نحو : ما أثنى أحد ليس زيداً ، وما أثنى [٢٣٤]
رجل لا يكون بشراً ، وأثنى القوم ليسوا إخوانك .

قال أبو حيان : ولا أعلم في ذلك خلافاً إلا أن المنقول اختصاصه بالنكرة دون
المعرف بلام الجنس .

ولا يجوز في النكرة المثبتة ^(٢) نحو : أثنى امرأة لا تكون فلانة ، إذ لا يصح
الاستثناء منها .

ولا في المعرفة نحو : جاء القوم ليسوا إخوانك ، بل يكونان في موضع نصب على
الحال .

وإذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له ، فيبرز نحو : ما جاءني امرأة
ليست أو لا تكون فلانة ، وما جاءني رجال ليسوا زيداً ، أو نساء لسن الهندات .

قال : السيرافي أجازوا الوصف بليس ، ولا يكون ، لأنهما ^(٣) نصّ في النفي عن
الثاني ، وهو معنى الاستثناء ، وليس ذلك في عدا ، وخلا إلا بالتضمن ^(٤) ، فلم
يوصف بهما ، لأنهما ليسا موضعَي جحدٍ ، فلا يُقال : ما أثنى امرأة عدت هنداً ،
أو خلّت دعداً .

(١) نصّه في مسند أحمد ٥ : ٢٥١ :

« يطبع المؤمن على الخلال كلها إلا الحَيَاةَ والكَذِبَ » وبهذه الرواية يسقط الاستشهاد بالحديث .

(٢) ط فقط : « النكرة المؤنثة » تحريف صوابه في أ ، ب .

(٣) ط : « لأنها » .

(٤) أفقط : « إلا بالتضمن » .

[لاسيما]

(ص) : وبلا سيمًا عند الأخفش ، وأبي حاتم ، والنحاس : والأصح ليس ما بعدها مشتى ، بل منبه على أولويته بما نسب لما قبله . وقال خطاب ^(١) : مسكوت عنه ، « وسي » اسم لا . وقيل : حال . وقيل : لا زائدة .

وأصله : سوى . وتخفف ياؤها خلافاً لابن عصفور ، وتسكن . فالمحنوف اللام أو العين قولان : فإن تلاها معرفة جرّ بالإضافة ، و « ما » زائدة يجوز حذفها خلافاً للخضراوي ، أو رفع خبر محنوف ، و « ما » موصولة أو موصوفة ، أو نكرة جاز النصب تمييزاً لـ « ما » نكرة تامة ، وقيل : ظرفاً أو صلة لها .

وقيل : هي كافة . وقال دريود ^(٢) : يختص الجرّ بالتخفيف والرفع بالثقل ، وقد يليها ظرف ^(٣) ، وفعل ، وشرط ف « ما » كافة .

وفي وجوب الواو قبل ، « لا » خُلف ، ويقال : لا تيمًا ، وتاسيمًا .

(ش) : عدّ الكوفيون ، وجماعة من البصريين كالأخفش ، وأبي حاتم ، والفارسي ، والنحاس ، وابن مضاء : من أدوات الاستثناء « لا سيمًا » .

ووجهه : أنك إذا قلت : قام القوم لا سيمًا زيد ، فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم ، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية .

(١) يحمل هذا الاسم نحويتان : أحدهما : خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبو بكر الماردي .
وثانيهما : خطاب بن مسلمة بن محمد بن سعيد أبو المغيرة الإيادي . وانظر في كليهما بغية الوعاة .

(٢) هو عبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبدالله بن سالم الأندلسي ، الملقب بدرود بفتح الدال والواو بينهما راء ساكنة ، وربما صغر ف قيل : دريود . شرح كتاب الكافي مات ٣٢٥ .

(٣) أ : « يليها حرف » تحريف . وانظر الشرح .

قال الخضر اويّ : لما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها ، وخارجاً عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول ، لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له . وأقرب ما يشبه به قوله :

٩٢٠ - فَنِيَّ كَمَلْتُ خَيْرَاتَهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا ^(١)

لأن كونه « جواداً » خير ، لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو ^(٢) « خَيْرٌ » .
والصحيح : أنها لا تُعَدُّ من أدوات الاستثناء ، لأنه مشارك لهم في القيام ، وليس تأكيد القيام في حقه يُخْرِجُهُ عن أن يكون قائماً .

ومما يبطل ذلك دخول الواو عليها ، وعدم صلاحية إلاّ مكانها بخلاف سائر الأدوات ، فالمدكور بعدها ليس مستثنى ، بل مُنَبَّهٌ على أَوْلِيَّتِهِ بِالْحُكْمِ الْمُنْسُوبِ لِمَا قَبْلُهَا .

فإن تلاها معرفةً مجروراً نحو : لا سيّما زيدٍ فبالإضافة ، و « ما » زائدة ، وزيادة « ما » بين المضافين مسموعة . ويجوز حذفها نحو : لا سيّ زيد ، نصّ عليه سيبويه .

وزعم ابن هشام الخضر اويّ : أنها زائدةٌ ، لازمة لا تحذف ، وليس كما قال .
أو مرفوع نحو : لا سيّما زيدٌ ، فخير مبتدأ محذوف ، و « ما » موصولة بمعنى الذي ، مجرورة بإضافة « سيّ » إليها ^(٣) والجملة صلة ، والتقدير : لا سيّ الذي هو زيد ، وأجاز ابن خروف أن تكون « ما » نكرة موصوفة ، والجملة صفة .

وإن تلاها نكرة جاز فيها الأمران ، وثالث ، وهو النصب ، وقد روى بالأوجه الثلاثة ^(٤) قوله :

(١) للناطقة الجعدي . وفي الموشح ٩٣ روايته : « فَنِيَّ كَمَلْتُ أَعْرَاقَهُ » .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣٦٧ ، والخزانة ٢ : ١٢ وحاشية ياسين ٢ : ٢٥٥ .

(٢) « هو » سقطت من أ .

(٣) « إليها » سقطت من أ ط .

(٤) « الثلاثة » سقطت من أ .

٩٢١ -

• ولا سَيِّمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ ^(١) .

واختلف في وجه النصب . فقيل : إنه على التَّمْيِيز . و « ما » نكرة تامة غير موصوفة في موضع خفض بالإضافة ، والمنصوب تفسير لها . أي ولا مثل شيء يوماً . وقيل : إنه على الظَّرْف ، و « ما » بمعنى الذي ، وهو صلة لها أي : ولا مثل الذي اتفق يوماً . فحذف للعلم . كما قالوا : رأيت الذي أُمْسِرَ ، أي الذي وقع واتَّفَقَ .

وقيل : إن « ما » حرف كافٍ لـ « سَيِّ » عن الإضافة ، والمنصوب تمييز مثل قولهم : « على التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زَيْدًا » . واستحسنه ابن مالك والشَّكَوِيُّين . وقيل : إنها كافة ، وهو ظَرْفٌ . قاله ابن الصَّائغ ، أي : ولا مِثْلَ ما كان لك في يوم ^(٢) .

وقد يليها ظَرْفٌ كقوله :

٩٢٢ - يَسْرُ الْكَرِيمَ الْحَمْدُ لَا سَيِّمًا لَدَيَّ

شَهَادَةٌ مَنْ فِي خَيْرِهِ يَتَّقَلَّبُ ^(٣)

وتقول : يعجبني الاعتكاف ولا سَيِّمًا عند الكعبة . ولا سَيِّمًا إذا قرب الصبح . وفِعْلٌ كقوله [٢٣٥] :

٩٢٣ - فَيَرِ النَّاسَ فِي الْخَيْرِ لَا سَيِّمًا يُنِيلُكَ مِنْ ذِي الْجَلَالِ الرَّضَا ^(٤)
وَشَرَطُ كقوله :

(١) من معلقة امرئ القيس . وصدده :

• أَلَا رَبَّ يَوْمَ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ .

(٢) ط « ولا مثل ما بك في يوم » تحريف .

(٣) قائله مجهول . الدرر ١ : ١٩٩ .

(٤) قائله مجهول . الدرر ١ : ١٩٩ .

٩٢٤ - أرى النيك يجلو همّ ، والغمّ ، والعمى

ولا سيّما إن نيكّت بالمرّس الضخّم^(١)

ومن أحكام « لا سيما » : أنه لا يجيء بعدها الجملة بالواو .

وقال أبو حيّان : ولحن^(٢) من المصنّفين من قال : لا سيّما والأمر كذا .

ولا تحذف « لا » من لاسيما ، لأنه لم يسمع إلّا في كلام المولّدين^(٣) كقوله :

٩٢٥ - سيّما من حالت الأحراس من دون مناه^(٤)

وذكر ثعلب : أنه يجب اقتران « لا » بالواو كالبيت السّابق ، وجوز غيره حذفها

كقوله :

٩٢٦ - فيه بالعقود ، وبالأيمان لاسيّمّا عقدٌ وفاءٌ به من أعظم القُرَب^(٥)

والجمهور على أن « سيّ » اسم لا التبرئة ، وفتحته بناء كهي في : لا رجل .

وقال الفارسيّ : إنه منصوب على الحال من الجملة السّابقة ، وردّ بوجوب تكرار

« لا » حينئذ ، وبمنع الواو ، إذ لا يقال : جاء زيد ولا ضاحكاً .

وحكى في « البديع » عن بعضهم أن « لا » في لاسيّمّا زائدة .

قال أبو حيّان^(٦) : وهو غريب .

وأصل سيّ : « سيويّ » ، فعينه واو ساكنة ، قلبت ياء لسكونها وأدغمت في

الياء .

(١) قائله مجهول - الدرر ١ : ١٩٩ .

وفي أ : « أرى النيل » باللام ، و « إن نلت » باللام أيضاً . وفي ب سقطت كلمة : « المرّس » .

(٢) أ ، ب : « وكثير » مكان : « ولحن » .

(٣) أ : « في كلام الولدين » . تحريف .

(٤) قائله مجهول . الدرر ١ : ١٩٩ .

(٥) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ٢ : ١٦٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤١٣ . وفي ط :

« فبالعقود » تحريف ، وفي أ ، ط : « عهد » مكان : عقد صوابه في ب ، والأشموني ، والمغني .

(٦) « قال أبو حيّان » سقطت من أ .

وقد سمع تخفيف الياء من « لا سيما » ، حكاه الأخفش وابن الأعرابي وآخرون ، ومنه البيت السابق ، ومنعه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم العرب على حَرَقَيْن .

وإذا خُفِّفَتْ ، فقال ابن جنيّ : المحذوف لام الكلمة ، وانفتحت الياء بإلثقاء^(١) حركة اللام عليها .

وقال أبو حيان : الأولى عندي أن يكون المحذوف العين ، وإن كان أقلّ من حذف اللام وقوفاً مع الظاهر ، لأنه لو كان المحذوف اللام لردّت العين واواً لزوال الموجب لقلبها : فكان يقال : لا سوما .

وقد أبدلت العرب سين « سيّما » تاء^(٢) ، فقالوا : « لا تيّما » ، كما قالوا في الناس : التات . وقرئ « قل أعوذ بربّ التات »^(٣) وأبدلت أيضاً « لا » تاء ، فقالوا : « تا سيما » ، كما قالوا : قام زيد تابل عمرو ، أي : لا بل عمرو .

[ما ألحق بلاسيما]

(ص) : وألحق به « لا مثل ما » ، « ولا سوما »^(٤) ولا ترما ، و « لو ترما » ، لكن لا يُجرّ^(٥) تِلْوَ هذين .

(ش) : حكى ابن الأعرابي في نوادره ، وأبو الحسن النسائي^(٦) . « لا مِثْلَ ما »^(٧) : بمعنى : لا سيّما ، وأنه يرفع ما بعده ، ويجرّ كما بعد : لا سيّما .

(١) أ : « بإلثقاء » ، تحريف .

(٢) من قوله : « سين سيّماته » إلى قوله : « فقالوا : « تا سيّما » سقط من أ .

(٣) الناس ١ . (٤) « ولو ترما » سقطت من أ .

(٥) ط : « لا تجر » ، بالتاء .

(٦) « النسائي » هكذا في النسخ الثلاث ، ولم أهتم إلى معرفته .

(٧) ط : « لا مثل ما » ، تحريف . وفي أ : « أن لا مثل ما » تحريف .

وفي « التسهيل - أن » : « لا سواما » كذلك فيقال : قام القوم لا سواما زيد .
قال أبو حيان : وإطلاقه يدل على جواز الرفع والجر بعده أيضاً .
وقال التسائي : « لا ترما » ، « ولا سيما » ، « ولا مثل ما » ، بمعنى واحد .

وذكر ابن الأعرابي : لو ترما بمعنى : لا سيما ، قال : إلا أنه لا يكون بعدها إلا الرفع : وكذا قال الآخر ، ووجهه أن « تر » فعل ، فلا يمكن أن تكون « ما » بعدها زائدة ^(١) ، وينجرّ تاليها بالإضافة ، لأن الفعل لا يضاف ، فتعين أن تكون موصولة ، وهي مفعول « تر » وزيد خبر محذوف : و « تر » بعد « لا » مجزوم بها ، وهي ناهية ، والتقدير في : قام القوم لا ترما زيد ، لا تبصر أيها المخاطب الشخص الذي هو زيد ، فإنه في القيام أولى به منهم ، أو غير مجزوم ، ولا نافية وحذفت ألفه شذوذاً ، أو للتركيب .

وكذا بعد « لو » . والتقدير : لو تبصر الذي هو زيد لرأيت أولى بالقيام منهم ،
قاله أبو حيان .

[بله]

(ص) : وبَلَّه ^(٢) أثبتة أهل بغداد والكوفية ، وسمع جرّ تاليها ف قيل : ك « غير » منقطعاً . وقيل : مصدر مضاف . وقيل : حرف جرّ ، ونصبه مفعولاً . وهي مصدر أو اسم فعل ، ورفعه مبتدأ ، وهي ك « كيف » . وهاؤه تفتح وتكسر . ويقال : بَهَل ، وبَهَل .

(ش) : عدّ الكوفيّون والبغداديّون من ألفاظ الاستثناء « بَلَّه » ^(٣) وهي بمعنى :

(١) في أ : « أن يكون ما بعدها زائد » .

(٢) ط : « وبيله » بزيادة الباء ، تحريف .

(٣) أ : « من الألفاظ الاستثناء بِلَه » تحريف .

« لا سِيَّما » نحو : أكرمت العبيد بله الأحرار على معنى : أَنْ إِكْرَامَ الْأَحْرَارِ يَزِيدُ عَلَى إِكْرَامِ الْعَبِيدِ .

وأنكر ذلك البصريّون ، لأنّ إلّا لا تقع مكانها ، ولأنّ ما بعدها لا يكون إلّا من جنس ما قبلها ، ولأنّ حرف العطف يجوز دخوله عليها .

قال ابن الصّانغ : ولو صح دخول « لا سِيَّما » ، و« بله » في أدوات الاستثناء لدخلت فيها « حتّى » ، لأنّ ما بعدها يختصّ بصفة لم تثبت لما قبلها . والجرّ لما بعدها مُجْمَعٌ على سماعه .

وأجاز فيه الكوفيّون فيه النصب ، وأنكره أكثر البصريّين ، وهم محجوجون بالسمع ، قال جرير : [٢٣٦] .

٩٢٧ - وَهَلْ كُنْتُ يَا بْنَ الْقَيْنِ فِي الدَّهْرِ مَالِكًا

بغير بعير بَلَنَّهُ مُهْرِيَّةٌ نَجْبًا^(١)

قال قُطْرُبٌ : وروى برفع ما بعدها على أنّها بمعنى « كيف » . وقد روى بالجرّ والنصب والرفع قوله :

٩٢٨ - تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَنَّهُ الْأَكُفُ كَأَنَّهُا لَمْ تُخْلَقْ^(٢)

وإذا جرّت فقال بعض الكوفيّين : هي اسم بمعنى « غير » ، والجرّ بإضافتها فيكون استثناءً منقطعاً .

وقال الفارسيّ : هي مصدر لم يُنْطَقْ له بفعل مضاف إلى ما بعده ، وهي إضافة نصب .

(١) من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق كما في الدرر ١ : ٢٠٠ .

(٢) لكعب بن مالك رضي الله عنه في وقعة الخندق ، كما في الدرر ١ : ١٠٠ ، وشرح شذور الذهب

وقال الأخفش : هي حرف جرّ ، وإذا نصبت فالمنصوب مفعول ^(١) .
 « وبلّنه » مصدر موضع الفعل بمعنى ترّكاً أو اسم فعل بمعنى : دع .
 وإذا رفعت فمبتدأ ، وبله الخبر .

وفي هاتهما لغتان ^(٢) : الفتح بناءً ، والكسرُ على أصل التقاء الساكنين إلّا على
 المصدرية فالفتح إعراب .
 وقالت العرب في بلّنه : بهلّ بفتح الهاء وسكونها .

[لما]

(ص) : وبلماً بمعنى إلّا قليلاً نحو : « إن كلّ نفس لما عليها حافظ » ^(٣) .
 وأنكره الجوهري وقاسه الزجاجي ، وتوقف أبو حيّان .
 وتقدّم استثناء : سوى . ودون .

(ش) : قال أبو حيّان : تكون (لما) بمعنى إلّا ، وهي قليلة الدّور في كلام
 العرب . وينبغي ألاّ يتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب .
 نحو قوله تعالى : « إن كلّ نفس لما عليها حافظ » ^(٤) . وإن كلّ لما جميع لدّينا
 مُحضّرون ^(٥) في قراءة من شدّد الميم ، فإن نافية ، ولما بمعنى إلّا .
 وممن حكى أن « لما » بمعنى « إلّا » الخليل وسيبويه ، والكسائي .
 وقرأ ابن مسعود : « وإنّ منّا لما له مقام معلوم » ^(٦) أي إلّا له .
 وقالوا : نشدتك الله لما فعلت كذا ، وعمرك الله لما فعلت كذا . وعزّك الله ^(٧)

(١) أ : « فالمنصوب بفعل » تحريف .

(٣) الطارق ٤ .

(٥) يس ٣٢ .

(٧) « وعزّك الله » سقطت من ط .

(٢) أ : « وفيها لغتان » .

(٤) الطارق ٤ .

(٦) الصّافات ١٦٤ .

وقعدك الله لما فعلت كذا ^(١) .

ولما مع هذه بمعنى : إلا .

وقد يحذف نشدتك الله ، أو سألتك ، وما أشبهه ، فيقال : بالله لما صنعت كذا أي سألتك أو نشدتك بالله إلا صنعت ، قال الشاعر :

٩٢٩ - قالت له بالله يا ذا البرْدَيْنِ لما غَنَيْتَ نَفْساً أوِ اثْنَيْنِ ^(٢)

فهذه التراكيب ونحوها من المسموع ينبغي أن يعتمد في مجيء لما بمعنى إلا .
وزعم الزجاجي : أنه يقال : لم يأت من القوم لما أخوك ، ولم أر من القوم لما زيدا . بمعنى : إلا أخوك ، وإلا زيدا .

قال أبو حيان : وينبغي أن يتوقف في إجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب .

وزعم الجوهري : أن لما بمعنى إلا غير معروف في اللغة .
وبقي من أدوات الاستثناء « سوى » ، وقد تقدم الكلام عليها في الظروف ، وكذا « دون » عند من يرى الاستثناء بها .

• • •

[تم الجزء الثالث - والحمد لله - ويليه الجزء الرابع - إن شاء الله - وأوله :
باب الحال] .

(١) في أ : « وقعدك لما فعلت كذا » .

(٢) قائله مجهول .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٨٣ . وفي اللسان (غث) : غَثَّ غَثًّا : شرب ثم تفتس ، وأنشد البيت .

وفي ط : « غفلت » مكان : « غثت » ، تحريف صوابه في أ ، ب ، واللسان .